حالة العدالة
سوريا 2021

المركز السوري
للعدالة والمساءلة

حالة العدالة
سوريا 2021

المركز السوري للعدالة والمساءلة

مارس 2021

المركز السوري للعدالة والمساءلة

المركز السوري للعدالة والمساءلة منظمة سورية، غير ربحية متعددة مصادر الدعم. يتطلع المركز إلى سوريا ينعم فيها الناس بالعدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، حيث يعيش المواطنون من جميع مكونات المجتمع السوري بسلام. ويعزز المركز عمليات العدالة الانتقالية والمساءلة في سوريا من خلال جمع وحفظ الوثائق، وتحليل البيانات وفهرستها، وتشجيع النقاش العام حول العدالة الانتقالية داخل سوريا وخارجها.
للمزيد من المعلومات, تفضل بزيارة :ar.syriaaccountability.org

حالة العدالة في سوريا 2021

مارس 2021

يجوز نسخ مواد من هذا التقرير لأغراض التدريس أو البحث أو لأي أغراض أخرى غير تجارية، مع إسناد مناسب. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا التقرير بأي شكل من الأشكال لأغراض تجارية دون الحصول عل إذن صريحمن مالك حقوق الطبع والتوزيع.

صورة الغلاف – عائلة تفرّ من العنف الدائر في إدلب، شمال غرب سوريا.

حقوق النشر محفوظة لـ"عدسة شاب دمشقي"

خط نقل وقود في حمص، كانون الثاني/يناير 2021

© عدسة شاب دمشقي

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 2

مقدمة 5

الانتهاكات 7

الانتهاكات التركية 8

الهجمات على المدنيين 8

قضايا العدالة في الشمال الشرقي 9

المعتقلون والمختفون قسرياً 10

تجنيد المرتزقة السوريين 11

استجابة الحكومة السورية لجائحة كوفيد-19 12

الإعادة القسرية 13

السكن و الأرض و الملكية 15

جهود العدالة 16

العقوبات 21

المسؤولية الجنائية للشركات 21

التحقيقات الخاصة بالأشخاص المفقودين 23

التوثيق 24

الحراك الذي يقوده الناجون و العائلات 26

التوصيات 28

الملحق1: المحاكمات بموجب الولاية القضائية العالمية 33

الملحق2: المصادر 35

© صوت العاصمة

ملخص تنفيذي

ملخص تنفيذي

يصادف 15 آذار/مارس، 2021 الذكرى السنوية العاشرة للنزاع في سوريا. وفي حين بدأت خطوات صغيرة نحو السعي لتحقيق العدالة للناجين من انتهاكات حقوق الإنسان، لا يزال الطريق طويلاً لتحقيق العدالة والمساءلة للسوريين.

وعلى الصعيد العالمي، تميّز عام 2020 بتفشّي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). وبحلول نهاية العام، لم تسمح الاختبارات غير الكافية، وكذلك التكتّم في التقارير الحكومية، بتقدير دقيق لأعداد الحالات. وفي حين تباينت الاستجابة في مناطق مختلفة من سوريا، فإن المخاوف بشأن عدم كفاية أجهزة الاختبار، والافتقار إلى معدات الحماية الشخصية، والوصول المحدود للمساعدات الإنسانية، والبنية التحتية الضعيفة والمرهقة للرعاية الصحية، تشير إلى علامات مقلقة لوجود نقص في الإبلاغ عن الحالات. ويتحمل بشار الأسد والحكومة السورية المسؤولية عن الوضع بسبب استمرار استهداف العاملين في مجال الرعاية الصحية والمستشفيات.[1] وزاد من تفاقم التحديات التي يفرضها فيروس كورونا استمرار سوريا في مواجهة النزاع والكوارث الاقتصادية وانتهاكات حقوق الإنسان.

وفي شمال سوريا، اتفقت روسيا وتركيا على وقف إطلاق النار في آذار/ مارس 2020 بعد الأعمال العدائية التي أهلكت البنية التحتية المدنية وتسببت في نزوح واسع النطاق. وكان هناك زيادة في هجمات القوات الحكومية السورية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر بينما انسحبت تركيا من مواقع عسكرية في إدلب. وفي عام 2020، سلّطت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية (COI) الضوء على الانتهاكات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في إدلب. وتُعدّ التحقيقات في هذه الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني خطوة واحدة نحو المساءلة، ولكن يجب على جميع الأطراف إعطاء الأولوية لحماية المدنيين.

وفي الشمال الشرقي، استمرت الأوضاع في مخيم الهول في التدهور، حيث ظلت الحكومات الأجنبية متردّدة في إعادة مقاتلي داعش السابقين وعائلاتهم إلى أوطانهم. وعلى الرغم من بطء الجهود المبذولة لإعادتهم إلى أوطانهم، اتّخذت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) خطوات لإغلاق مخيمي الهول والروج بإطلاق سراح المعتقلين. وفي غضون ذلك، ارتفعت وتيرة جرائم القتل في مخيم الهول في عام 2020 واستمرت الأوضاع الأمنية في التدهور. وبدأت جهود العدالة المبدئية لمقاتلي داعش السابقين بمواعيد محاكمات وحالات عفو معلنة، لكن المخاوف بشأن المحاكمة العادلة والإجراءات القضائية وإعادة الإدماج لا تزال قائمة. وأدت المشاركة المجزّأة للسلطات المحلية إلى تعقيد التحقيقات في ملف الأشخاص المفقودين، لكن استخراج الجثث والتحقيق في قبور داعش من قبل فريق الاستجابة الأولية (FRT) استمر في إحراز تقدم على مدار العام.

وارتفعت أسعار القمح والوقود في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة مما أدّى إلى حدوث نقص وتضخّم على نطاق واسع. وساهم رفض الحكومة السورية التعاون مع المجتمع الدولي، وغياب معدات الحماية الشخصية، وعدم انتشار ارتداء الأقنعة على نطاق واسع في انتشار كوفيد-19. وواصلت الحكومة السورية متابعة خطط إعادة التنظيم بينما لم تفلح في الحفاظ على حقوق السكن والأراضي والممتلكات بالإضافة إلى سياستها الخاصة بإعادة إيواء أو تعويض السكان النازحين. وأدى الانشقاق والمعارضة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، مثل درعا، إلى اندلاع أعمال عنف تُناقض تأكيدات الحكومة السورية بالسيطرة على تلك المناطق.[2]

كما شعر السوريون في الخارج بضغوط اقتصادية وسياسية متزايدة تغذيها الأزمة المصرفية في لبنان، وجائحة كوفيد-19، والقيود المفروضة على الحركة. حيث قامت تركيا، في انتهاك لمبدأ عدم الإعادة القسرية، بترحيل أكثر من 16,000 سوري إلى إدلب في عام 2020.[3] وواصلت دول أوروبية، مثل اليونان، سياسة صدّ اللاجئين، بينما نظرت دول أخرى، مثل ألمانيا والدنمارك، في إمكانية اعتبار سوريا آمنة لعودة اللاجئين. وهدّد تزايد كراهية الأجانب في جميع أنحاء أوروبا بوضع سياسات مناهضة للاجئين.

وبموجب الولاية القضائية العالمية، حققت وحدات ومحاكم جرائم الحرب الأوروبية في قضايا لمحاسبة الأفراد المسؤولين عن ارتكاب فظائع في سوريا. وشمل ذلك محاكمة أنور ر. وإياد ا. في كوبلنتس بألمانيا، والتي بدأت في نيسان/أبريل. وفي أيلول/ سبتمبر، بدأت هولندا عملية تقديم الحكومة السورية أمام محكمة العدل الدولية لانتهاكها اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب (UNCAT). وتُظهر الشكاوى المقدمة إلى محكمة العدل الدولية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) تقدّماً في المساءلة، لكنها تظل رمزية إلى حد كبير وتفتقر إلى سبل انتصاف ملموسة للضحايا. وفي الولايات المتحدة، تم توجيه الاتهام إلى اثنين من أعضاء داعش يُطلق عليهما اسم «البيتلز» وتتم محاكمتهما في عام 2021. وعلى الرغم من أنها واعدة، إلا أن قضايا الولاية القضائية العالمية ظلت تركّز إلى حد كبير على الجناة من المستوى المنخفض.

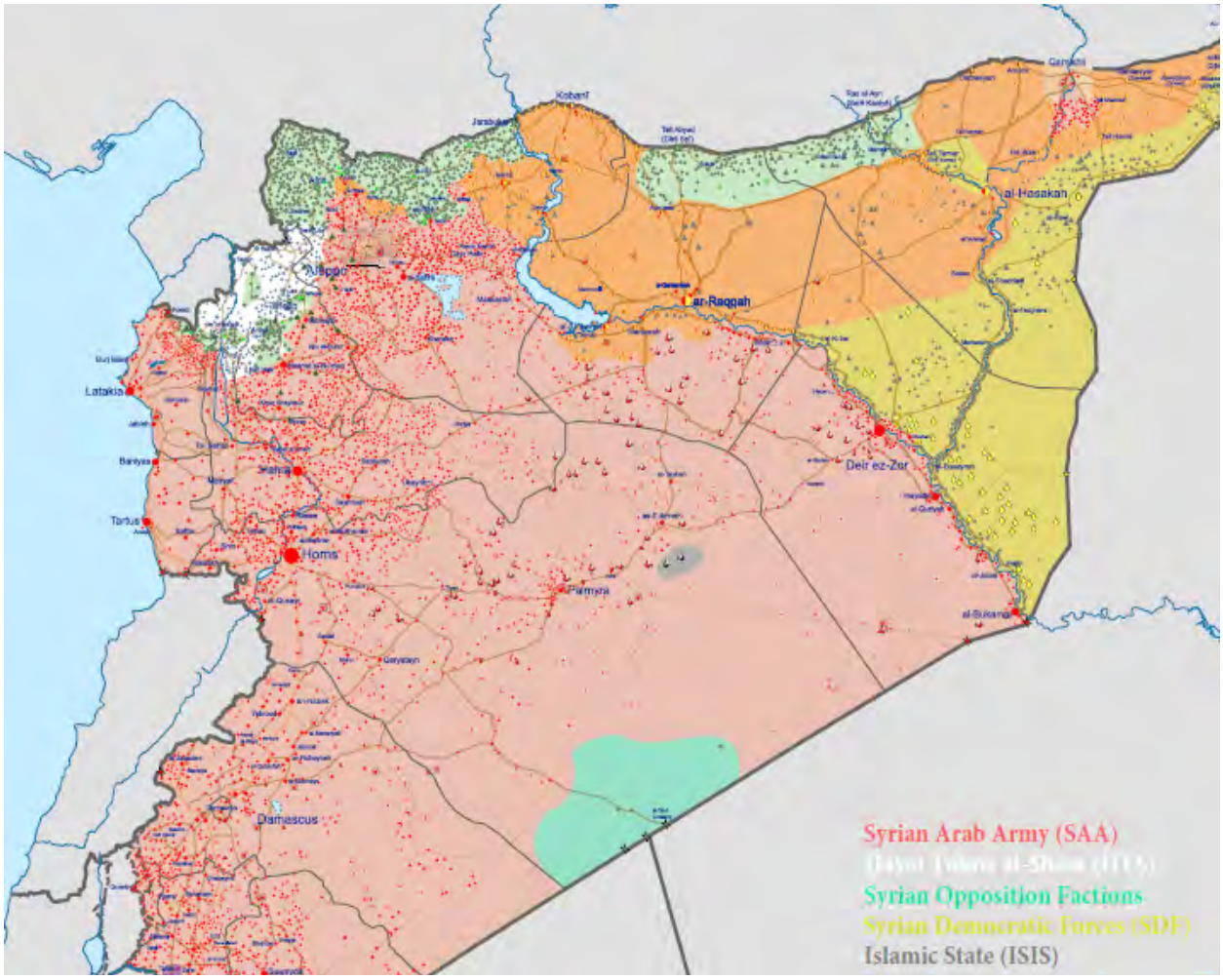

مناطق السيطرة، شباط/فبراير 2021 © ويكيميديا كومنز
هذه الخريطة لغاية إلقاء نظرة عامة فقط، حيث لم يتحقق المركز السوري للعدالة والمساءلة من دقتها بشكل مستقل.

وتواصل الدول الأوروبية والولايات المتحدة توسيع أنظمة عقوباتها ضد الحكومة السورية. حيث دخل قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا (قانون قيصر) حيز التنفيذ في حزيران/يونيو 2020، مما سمح بفرض عقوبات على الحكومة السورية وكيانات من أطراف ثالثة داعمة للحكومة. واعتمد الاتحاد الأوروبي نظام عقوبات جديد لحقوق الإنسان يركز على استهداف الأفراد. ومع تدهور الاقتصاد السوري، ازدادت المخاوف بشأن تأثير العقوبات على المدنيين وعدم وجود استثناءات إنسانية كافية.

وطوال عام 2020، قاد المجتمع المدني السوري الضغط من أجل العدالة والمساءلة. وعلى الرغم من مخاطر توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب، استمرّ الموثقون في جمع الأدلة وحفظها. ولدعم قدرات الموثقين، أطلق المركز السوري للعدالة والمساءلة برمجية مفتوحة المصدر تُدعى *Bayanat*، وأطلق منصة تدريب على التوثيق باللغة العربية. وعلى مدار العام، دعا نشطاء سوريون بلا كلل إلى الحصول على معلومات عن المفقودين ومساءلة أكبر عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب السوري. وعلى الرغم من قيود كوفيد-19، قامت عائلات المفقودين والمعتقلين السابقين بتكييف حملاتها لإثارة قضية الأشخاص المفقودين عبر الإنترنت، مثل حملة «البحث عن الحقيقة ما بعد تنظيم داعش» والتواصل الإعلامي. وبعد عشر سنوات من النزاع، يواصل السوريون الضغط من أجل العدالة والمطالبة بتجديد الاهتمام الدولي.

© صوت العاصمة

مقدمة

مقدمة

«حالة العدالة في سوريا، 2021» هو تقرير سنوي يَصدُر عن المركز السوري للعدالة والمساءلة بغرض تسليط الضوء على الانتهاكات الرئيسية من عام 2020 ورسم خريطة لمسارات المساءلة المختلفة، بما في ذلك الولاية القضائية العالمية وتوثيق الانتهاكات. ويقدّم هذا التقرير تحديثاً لانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا وجهود العدالة بينما ينظر في عشر سنوات من النزاع في سوريا والتحوّل في الديناميكيات والتحديات لعام 2020.

ومن خلال تقديم لمحة عامة عن الانتهاكات المستمرة المرتكبة في جميع أنحاء سوريا وتأثيرها على الشتات السوري، يهدف المركز السوري للعدالة والمساءلة إلى لفت الانتباه إلى قضايا العدالة الأكثر إلحاحاً والمخاوف في أوساط السوريين. وفي النصف الثاني من التقرير، يسلّط المركز السوري للعدالة والمساءلة الضوء على الفجوات والفرص في عمليات العدالة الانتقالية. وتختتم التوصيات المتعلقة بمعالجة هذه الفجوات وتصحيح الانتهاكات المستمرة التقرير بدعوة للعمل من قبل الجهات الفاعلة الدولية وهيئات الأمم المتحدة ومجتمع حقوق الإنسان.

وبينما يصادف 15 آذار/مارس، 2021 الذكرى العاشرة لبدء النزاع السوري، فإن الشعور بالتشاؤم والإعياء من النزاع يحبطان الآمال في السلام والعدالة. وإن أولئك الذين ارتكبوا الانتهاكات الأوسع نطاقاً ما زالوا في الحكومة السورية بينما تواصل القوى الدولية التنافس على السلطة. وعلى الرغم من هذه التحديات، يواصل المركز السوري للعدالة والمساءلة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري توثيق الجرائم، والمناصرة من أجل تحقيق العدالة، ودعم العمليات القضائية. ويقدّم تقرير «حالة العدالة في سوريا» لمحة عامة عن الانتهاكات التي لم تتم معالجتها بالكامل بعد، مع صياغة أعمال العدالة الانتقالية بلغة يسهل فهمها لتعزيز فهم آليات المساءلة ذات الهدف طويل الأجل المتمثل في تحقيق العدالة الشاملة للسوريين.

الانتهاكات

الانتهاكات

الانتهاكات التركية

أصدرت لجنة التحقيق الدولية في 15 أيلول/سبتمبر، 2020 تقريرها الحادي والعشرين عن الوضع في سوريا.[4] وقدّم التقرير لمحة عامة عن الانتهاكات الأخيرة من قبل جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة من قبل القوات التابعة لتركيا في شمال سوريا. ويستند تركيز التقرير على تركيا إلى أدلة قوية ويعكس التغييرات الأخيرة في النزاع بسبب احتجاجات تركيا.[5]

وفي عام 2020، أصبحت تركيا والجيش الوطني السوري من الجهات الفاعلة الرئيسية في سوريا، وذلك بسبب انسحاب بعض القوات الأمريكية في تشرين الأول/أكتوبر 2019 و»عملية نبع السلام» التركية اللاحقة. حيث سعى الرئيس التركي أردوغان إلى إنشاء «منطقة آمنة» بعرض 30 كيلومتراً على طول الحدود السورية التركية، وإزالة وجود قوات سوريا الديمقراطية، وإنشاء منطقة إعادة توطين للاجئين السوريين المقيمين حالياً في تركيا.[6] غير أن تقرير لجنة التحقيق الدولية خلص إلى أن تركيا كانت على علم بجرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني التي ارتكبها الجيش الوطني السوري في المناطق الخاضعة للسيطرة التركية. ووفقاً للتقرير، لم تفشل تركيا في التحقيق في هذه الحالات فحسب، بل شكّلت بدلاً من ذلك تسلسلاً هرمياً وهيكل قيادة مشترك مع الجيش الوطني السوري. وبالإضافة إلى التزام تركيا بضمان التقيد بالقانون الدولي في المناطق الخاضعة لسيطرتها،[7] فإن التسلسل الهرمي المشترك من شأنه أن يؤدّي إلى مسؤولية جنائية لأولئك في الجيش التركي الذين كانوا على علم بالانتهاكات التي ارتكبها الجيش الوطني السوري.

وإن تركيا ملزمة بموجب القانون الدولي بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان داخل صفوفها وضمن صفوف الجماعات المسلحة التي تدعمها. ويجب إجراء مثل هذه التحقيقات وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية ومعايير المحاكمة العادلة وينبغي تنفيذها بشفافية. ويتعيّن على المجتمع الدولي دعم تركيا في الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، لاسيما فيما يتعلق بمرافق الاعتقال في المنطقة التي تسيطر عليها تركيا. حيث تشهد هذه المرافق اكتظاظاً بسبب أعداد الجناة المزعومين بما في ذلك العائلات والقُصّر، ومعظمهم ينتمون إلى قوات سوريا الديمقراطية، مع عدم وجود أي احتمال لمحاكمة عادلة في المستقبل المنظور.[8]

وبالإضافة إلى الانتهاكات التركية الموصوفة في تقرير لجنة التحقيق الدولية، أعاقت تركيا أيضاً بشكل فعال دخول المساعدات الإنسانية إلى سوريا. حيث ذكرت تقارير صادرة عن الأمم المتحدة أنه حتى كانون الأول/ديسمبر 2020، تم فتح خمسة فقط من بين عشرين معبراً حدودياً من تركيا إلى سوريا لتقديم المساعدة الإنسانية.[9] وعلاوة على ذلك، تخضع تلك المعابر المفتوحة إلى قواعد صارمة، بحيث لا يُسمح إلا لمنظمات مختارة بدخول سوريا. ودعت منظمات غير حكومية تركيا علناً إلى توسيع وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق السورية الخاضعة للسيطرة التركية.[10] غير أن تركيا واصلت ممارساتها،[11] الأمر الذي كان له تأثيرات شديدة بشكل خاص على السكان في المنطقة في سياق الجائحة المستمرة والفيضانات التي داهمت مخيمات النازحين عدة مرات في عام 2020.[12]

ويتم تشجيع ضحايا الانتهاكات في المناطق الخاضعة للسيطرة التركية على استكشاف جميع السبل للسعي لتحقيق العدالة والمساءلة عن الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن النزاع السوري، بما في ذلك أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.[13]

الهجمات على المدنيين

في إدلب، استمر تقدّم الحملات العسكرية للقوات السورية والروسية في تحفيز النزوح الجماعي، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية المتردية أصلاً. وأدّت الهجمات العسكرية في مطلع عام 2020 إلى نزوح ما يقرب من مليون شخص.[14]

ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى آذار/مارس 2020، تضرّرت أو هُجِرت أكثر من 200 مدرسة في الشمال الغربي بسبب القصف البري والجوي.[15] ورغم وقف إطلاق النار في آذار/مارس 2020، استمر القصف الجوي وتفجير السيارات المفخخة في قتل مدنيين بينهم أطفال على مدار العام. وقامت المستشفيات المتضررة إما بإيقاف الخدمات أو اضطرت إلى تغيير موقعها لعلاج المرضى.[16]

في نيسان/أبريل 2020، كشف تقرير صادر عن مجلس التحقيق (الداخلي) التابع للأمم المتحدة (BOI) حول الهجمات على المستشفيات في إدلب عام 2019 أن الحكومة السورية، وبدرجة أقل قوات المعارضة، كانت مسؤولة عن مهاجمة المستشفيات الموجودة على قوائم منع الاستهداف.[17]

عائلة نازحة في مخيمات ريف ادلب الشمالي © صوت العاصمة

ومن خلال آليات عدم الاستهداف التابعة للأمم المتحدة، تم إبلاغ إحداثيات هذه المستشفيات للجيش الروسي كمناطق محمية لا يمكن استهدافها. ولم تكن المستشفيات المحددة التي حقّق فيها مجلس التحقيق قد استُهدفت قبل مشاركة إحداثياتها مع الأمم المتحدة والأطراف المسلحة.[18] ولم تؤدّ هذه الهجمات إلى تعطيل الخدمات الصحية في المناطق المحلية فحسب، بل أدت أيضاً إلى إضعاف الثقة في آلية عدم الاستهداف التابعة للأمم المتحدة. وكانت الهجمات بمثابة انتهاكات للقانون الدولي وقواعد النزاع المسلح لأنها فشلت في ضمان الحد الأدنى من الخسائر المدنية واستهداف هياكل مدنية محمية. ومع ذلك، لم تتوصّل الأمم المتحدة إلى نتيجة واضحة بشأن دور روسيا في الهجمات،[19] ولم يعترف التقرير بمسؤولية منظومة الأمم المتحدة في تسهيل هذه الهجمات.[20]

في أيلول/سبتمبر، نشرت لجنة التحقيق الدولية تحقيقاً في 52 هجوماً رمزياً على البنية التحتية المدنية من قبل أطراف مسلحة، «بما في ذلك 17 هجوماً على مستشفيات ومرافق طبية؛ وطال 14 هجوماً مدارس؛ وأثّرت تسع هجمات على أسواق، وأثّر 12 هجوماً آخر على منازل».[21] وحدّدت تحقيقات مستقلة وقوع 46 هجوماً برياً وجوياً تشكّل انتهاكاً مباشراً للقانون الدولي الإنساني.[22] ووجدت التقارير حول هذه الهجمات أن القوات السورية والروسية استخدمت الذخائر العنقودية والأسلحة الحارقة والبراميل المتفجرة بشكل عشوائي ومتعمّد ضد المدنيين والمستشفيات والأسواق.[23] ونظراً لأن المدنيين والبنية التحتية الصحية يتمتعون بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني، فإن الأدلة على هذه الأعمال ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم محتملة ضد الإنسانية.[24]

في تشرين الثاني/نوفمبر، وثّق مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قيام هيئة تحرير الشام، المنتمية إلى جبهة النصرة، باعتقال وإعدام مدنيين في إدلب عبّروا عن آراء سياسية معارضة.[25] ويمكن أن تشكّل عمليات الإعدام دون محاكمة عادلة جرائم حرب. كما شاركت هيئة تحرير الشام في قصف مناطق مكتظة بالسكان في كل من إدلب وحلب بدون أهداف عسكرية ظاهرة، مما أدى إلى إصابة منازل مدنيين ومستشفيات محلية.[26]

قضايا العدالة في الشمال الشرقي

في الشمال الشرقي، ظل الآلاف من أعضاء داعش السابقين، بمن فيهم نساء وأطفال، في طي النسيان في مخيمي الهول والروج في عام 2020. وبينما بدأت بعض الدول في إعادة عدد صغير من مواطنيها إلى أوطانهم، يواجه ما يقرب من 65,000 من السكان، بما في ذلك رعايا دول أخرى وسوريون وعراقيون وضعاً إنسانياً مزرياً وتدهوراً في الأوضاع الأمنية.[27]

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، اشتهر مخيم الهول بسمعة سيئة بسبب الاكتظاظ، والافتقار إلى الصرف الصحي، والعوائق التي تحول دون الرعاية الصحية.[28] ومما زاد الطين بلّة، أن حالات الإصابة بكوفيد-19 في الهول زادت من المخاوف الإنسانية. كما واجه السكان مخاوف أمنية مع ارتفاع عدد جرائم القتل داخل المخيم الذي ترافق مع انخفاض الدوريات الأمنية. وأثارت عمليات القتل هذه – التي أججها الانتقام والخلافات القبلية وأنشطة داعش – المخاوف من التحول إلى التطرف الراديكالي.[29] وفي يوليو/تموز، أكّدت قوات سوريا الديمقراطية أن شبكات التهريب كانت حاضرة في مخيم الهول، بما في ذلك عملية استخبارات تركية قامت بتهريب امرأة مولدوفية يشتبه في انتمائها إلى داعش وأطفالها الأربعة. ويسلّط هذا الخرق الضوء على قضايا الحماية داخل المخيم.[30]

وعلى الرغم من أن بعض البلدان بدأت في جهود الإعادة إلى الوطن، إلا أن العديد من البلدان ظلت مترددة في إعادة مواطنيها إلى وطنهم. وتركت المخاوف بشأن الأمن القومي والتداعيات السياسية العديد من مواطني الدول الثالثة عالقين في الهول والروج. ويجري رفع دعاوى قضائية بشكل متزايد ضد هذه الدول.[31]

العفو والمحاكمات

في تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت قوات سوريا الديمقراطية عن خطط لإغلاق مخيم الهول. ثم أطلقوا سراح 289 من النساء والأطفال السوريين بموافقة الحكومات المحلية وشيوخ القبائل والتزموا في النهاية بالإفراج عن 24,000 آخرين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت قوات سوريا الديمقراطية سراح 500 سوري آخرين من سكان الهول ولم يتم تطبيق شرط الموافقة القَبَلية أو المحلية، مع عروض لخفض الأحكام إلى النصف.[32] وبينما شدّدت قوات سوريا الديمقراطية على أن الأفراد يتم الإفراج عنهم وتدقيقهم أمنيا بشكل طوعي، إلا أن هناك مخاوف من أن الإفراج عن أعداد كبيرة سيُربِك المجتمعات، لاسيما إذا كان الإفراج يفتقر إلى تأييد القبائل. وتُعتبر عمليات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج ضرورية لمساعدة سكان مخيم الهول السابقين على الاندماج بنجاح في المجتمع. ومع نقص الموارد، قد تتعرّض برامج إعادة الإدماج لخطر التخلّي عنها أو عدم إنشائها في المقام الأول.[33] وعلاوة على ذلك، يجب إشراك الناجين من جرائم داعش في برامج إعادة التأهيل لضمان تحقيق العدالة لكلا الطرفين.

وفي عام 2019، أعلنت قوات سوريا الديمقراطية أنها ستبدأ محاكمات المقاتلين الأجانب في 2020. وبسبب كوفيد-19 ونقص التمويل، تم تأجيل المحاكمات. ولكن في تشرين الأول/أكتوبر 2020، قالت قوات سوريا الديمقراطية إن المحاكمات ستبدأ بمراقبة دولية في مطلع عام 2021.[34]

استخدام الماء كسلاح

تُعتبر محطة مياه علوك بالحسكة المصدر الوحيد للمياه لقرابة 800 ألف شخص وهي المصدر الرئيسي لنقل المياه بالشاحنات للعديد من المخيمات، بما في ذلك مخيم الهول.[35] ويُمنح الوصول إلى محطة المياه هذه بموجب اتفاقية بين قوات سوريا الديمقراطية وتركيا والحكومة السورية. وطوال عام 2020، تعرّضت محطة المياه هذه لحالات انقطاع. واتهمت قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية تركيا بقطع المياه كتكتيك للضغط على السلطات الكردية، بينما اتهمت تركيا الحكومة السورية بعدم توفير ما يكفي من الكهرباء للمحطة وللمناطق التي تسيطر عليها تركيا.[36] وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، يجب على جميع الأطراف تجنب استهداف البنية التحتية التي لا غنى عنها وعدم استخدام المياه كأداة للحرب أو السياسة. ونظراً لأن علوك تحظى بأهمية بالغة للسكان المدنيين، يجب على جميع الأطراف ضمان استمرار إمكانية الوصول إلى المياه لمن يعتمدون عليها.

اعتذار

في حزيران/يونيو 2020، أقرّت وحدات حماية الشعب الكردية (YPG) رسمياً بارتكابها خطأ واعتذرت عن عمليات القتل التي ارتُكِبت في عامودا عام 2013. واعترفت وحدات حماية الشعب، فيما وصفته بالكارثة، بأن المدنيين الستة، الذين كانوا يحتجون على الاعتقال التعسفي لأعضاء حزب يكيتي في بلدة عامودا، قد قُتلوا دون داعٍ.[37] وتُعتبر الاعتذارات شكلاً رمزياً للعدالة الانتقالية ويمكن أن تكون مهمة في مساعدة المجتمعات على تجاوز انتهاكات الماضي والتقدّم نحو المصالحة. وفي حين أن اعتذار وحدات حماية الشعب يُعد خطوة مهمة، فإن تغيير السلوك وجبر الضرر ضروريان من أجل أن تتحمل وحدات حماية الشعب المسؤولية الكاملة عن انتهاكاتها.

المعتقلون والمختفون قسرياً

لا يزال الاختفاء القسري والجرائم المرتكبة في مواقع الاعتقال، بما في ذلك التعذيب والعنف الجنسي، من بين الانتهاكات الأكثر انتشاراً في سياق النزاع السوري. ولا تستهدف هذه الجرائم المعتقلين فحسب، بل تستهدف أيضاً عائلاتهم ومجتمعاتهم الذين تُركوا دون أي معرفة بشأن أقاربهم، غالباً لسنوات.

وفي عام 2020، استمرت حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري على أيدي الحكومة السورية وكذلك الجماعات من غير الدول، بما في ذلك الجيش الوطني السوري وهيئة تحرير الشام وقوات سوريا الديمقراطية. وشملت الاعتقالات الحكومية عائدين إلى مناطق المصالحة، ومتظاهرين يطالبون بتحسين الظروف المعيشية في السويداء، والنازحين العائدين من مخيم الركبان. وبينما تم الإفراج عن بعض هؤلاء الأفراد بعد فترات قصيرة في الاعتقال، لا يزال مصير آخرين مجهولاً.[38] واستمرت هيئة تحرير الشام في اعتقال نشطاء وصحفيين وموظفي إغاثة لأسابيع أو شهور في ظروف غير إنسانية.[39]

في المناطق التي تسيطر عليها تركيا في شمال سوريا، واصل الجيش الوطني خطف المدنيين واعتقالهم، غالباً مقابل فدية. واستهدف الاعتقال المدنيين الأكراد على وجه الخصوص، وعانوا من ظروف غير إنسانية داخل مرافق الاعتقال. وفي بعض الحالات، تم اعتقال وترحيل سجناء سوريين متهمين بارتكاب جرائم في سوريا إلى تركيا، مما يعقّد محاولات أفراد الأسرة البقاء على اتصال وربما يصل إلى حد جريمة الترحيل غير القانوني.[40] وواصلت قوات سوريا الديمقراطية الاعتقال التعسفي للعاملين في المجتمع المدني والنشطاء، وخاصة العرب، الذين يُنظر إليهم على أنهم يوجّهون انتقادات للحكومة المحلية.[41]

ظلال المراقبة: حصل المركز السوري للعدالة والمساءلة على وثائق حكومية تؤكد أن السفارات السورية راقبت السوريين/مواطنيها في الخارج. في عام 2020 ، قمنا بنشر التقرير «ظلال المراقبة: تؤكد الوثائق الحكومية قيام السفارات السورية بمراقبة السوريين في الخارج» متضمنا تحليل الوثائق.

وأثار تفشي كوفيد-19 المزيد من المخاوف بشأن المعتقلين الذين يعيشون في سجون قذرة ومكتظة، مما دفع المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى المطالبة بالإفراج عن المعتقلين بشكل أحادي الجانب،[42] دون أي استجابة حقيقية. وفي حين تم الإفراج عن سجناء فرديين على أساس كل حالة على حدة على مدار العام، وبعضهم كان مسجوناً لسنوات، إلا أن العدد الإجمالي لعمليات الإفراج لا يزال منخفضاً ولا يمثل سوى نسبة ضئيلة من الأفراد الذين اختفوا في مرافق الاعتقال السورية.

وتقتضي العدالة الإفراج عن جميع المعتقلين تعسفياً والكشف عن مصير المفقودين. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة الحاجة إلى حصول مراقبين دوليين على إمكانية الوصول إلى مرافق الاعتقال الحكومية وغير التابعة للدول. ويحقّ لعائلات المفقودين معرفة الحقيقة عن أحبائهم، وفي حالة الوفاة، ينبغي السماح لهم بالحصول على رفاتهم وممتلكاتهم الشخصية.

تجنيد المرتزقة السوريين

في عام 2020، بدأت الحكومات في دفع أموال للسوريين للقتال في نزاعات مسلحة في دول أخرى. ويستند هذا إلى الممارسة الطويلة الأمد لمختلف الأطراف الخارجية في النزاع السوري التي تموّل القوات المقاتلة بالوكالة في سوريا، مثل قيام روسيا بدعم الفيلق الخامس من الجيش العربي السوري. غير أن الحكومتين التركية والروسية قامتا في عام 2020 باستخدام عشرات الآلاف من المقاتلين السوريين للتدخل في نزاعات خارج سوريا وفي ليبيا وأذربيجان.[43]

ولا يُظهر تجنيد السوريين للقتال في الخارج أي بوادر للتراجع، على الرغم من أن استخدام المرتزقة محظور بموجب القانون الدولي، وربما أدى، حتى كانون الأول/ديسمبر 2020، إلى مقتل مئات السوريين.[44]

لقد جعلت الظروف الإنسانية والاقتصادية السيئة في سوريا القتال مدفوع الأجر أحد الخيارات الوحيدة للتوظيف لآلاف الرجال الذين تُعدّ عائلاتهم من بين الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع السوري. وكشفت تقارير صادرة عن «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» كيف استغلت تركيا وروسيا هذه الظروف بتجنيد سوريين من خلال مقاولين أمنيين خاصين وشبكات ميليشيات مثل الجيش الوطني السوري وسماسرة أعلنوا في مخيمات النازحين وبلدات المحافظات المهمشة عن توفر فرص عمل لمرتزقة.[45] وبلغ الأمر بفصائل معيّنة من الجيش الوطني السوري إلى حدّ تجنيد أطفال للنزاع الليبي، على الرغم من أن الانتقادات الدولية أجبرت تركيا في النهاية على اتخاذ إجراءات صارمة ضد هذه الممارسة. وتضمنت عقود المرتزقة وعود بأجور أعلى بكثير من تلك المتوفرة في سوريا، حتى مع ورود تقارير عن سرقة الأجور وعدم دفع تعويضات لعائلات من لقوا حتفهم في القتال. وأخيراً، بصفتهم مرتزقة، يخاطر المقاتلون السوريون بفقدان الحماية التي تُمنح للقوات المسلحة النظامية إذا وقعوا في الأسر أو اضطروا إلى اللجوء.

وارتكب المرتزقة السوريون في الخارج بدورهم انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان. حيث شملت هذه الانتهاكات في ليبيا هجمات على المدنيين، والاستيلاء على الممتلكات الخاصة، والاتّجار بالبشر.[46] وحاكت هذه الأعمال جرائم الحرب التي ارتكبها مقاتلو الجيش الوطني السوري في شمال غرب سوريا منذ عام 2016.[47] وبطبيعة الحال، يتحمّل القادة الأتراك والروس وغيرهم من القادة الذين أصدروا الأوامر بهذه الأعمال المسؤولية الجنائية أيضاً.

وإن العديد من الجهات الفاعلة مسؤولة عن المساعدة في وضع حد لتجنيد المرتزقة السوريين، الذي انتهك حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على ليبيا والاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم.[48] ويتعيّن على تركيا وروسيا الانضمام إلى الاتفاقية ووقف تجنيدهما للمقاتلين السوريين. وإن ليبيا وأذربيجان وسوريا هي دول أطراف في هذه الاتفاقية ويجب أن تحترم التزاماتها من خلال إنهاء تعاونها الذي يسهّل نقل المقاتلين السوريين. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحقيق المفتوح للمحكمة الجنائية الدولية في ليبيا يعني أن المسؤولين والقادة الأتراك والروس قد يخضعون للملاحقة الدولية بسبب سلوك المرتزقة السوريين الذين يوجّهونهم هناك.[49]

استجابة الحكومة السورية لجائحة كوفيد-19

بعد الهجمات المستمرة على مدار عقد من الحرب، لم تعد البنية التحتية للرعاية الصحية في سوريا مجهزة للاستجابة لجائحة عالمية. وكانت هذه نتيجة مباشرة لسياسات الحكومة السورية بمهاجمة العاملين في مجال الرعاية الصحية والبنية التحتية والجهود المبذولة لتحويل المساعدات الإنسانية.[50] وعلاوة على ذلك، فإن عدم رغبة الحكومة السورية في الاعتراف بتهديد كوفيد-19 قد أعاق الجهود المبذولة للقيام باستجابة فعالة، مما ترك السكان في خطر أكبر للإصابة بالمرض والموت.[51] وبحلول نهاية عام 2020، لم تعد الحكومة قادرة على احتواء أنباء ارتفاع حالات المرض وأصبح المدى الكامل للضرر أكثر وضوحاً.[52] ويجب على الحكومة السورية الاعتراف بالتأثير الكامل ل كوفيد-19 والسماح بالتوزيع المحايد للمساعدات الطبية الإنسانية واللقاحات المثبتة علمياً في جميع أنحاء البلد. ومن جانبه، يجب على المجتمع الدولي تسهيل تقديم المساعدات الإنسانية مع الحفاظ على العقوبات الاقتصادية على التدخلات غير الإنسانية في سوريا.

تاريخ من الهجمات على الرعاية الصحية والعاملين في مجال الصحة والمساعدات الإنسانية

في دراسة أجريت عام 2020، تم تسجيل 595 هجوماً على 350 منشأة طبية مختلفة في سوريا منذ بداية النزاع.[53] وحدّد صحفيون استقصائيون الحكومة السورية وحلفاءها الروس على أنهم الجهات المسؤولة عن الغالبية العظمى من عمليات القصف التي تعرضت لها المستشفيات.[54] وفي نيسان/أبريل 2020، خلص مجلس التحقيق الأممي إلى أن آلية عدم الاستهداف التي تم إنشاؤها لمنع أي هجوم غير مقصود على الأعيان التي تتمتع بالحماية، مثل المستشفيات، تم استخدامها بدلاً من ذلك لاستهداف تلك المستشفيات ذاتها.[55] وقُتل ما لا يقل عن 923 من العاملين في المجال الطبي نتيجة لهذه الهجمات مما تسبب في فرار المزيد منهم من البلد.[56] وعلاوة على ذلك، تعرّض العاملون في مجال الرعاية الصحية لعمليات انتقامية بسبب علاجهم المرضى غير المنحازين سياسياً للحكومة.[57] كما ساهم تحويل مسار المساعدات الإنسانية الطبية في تدهور البنية التحتية للرعاية الصحية السورية.[58] ويتمثل الأثر التراكمي للاستهداف المتعمد للمستشفيات والعاملين في مجال الصحة في حرمان السوريين من الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية وتقليل القدرة على الاستجابة لجائحة واسع النطاق.

الاستجابة لجائحة كوفيد-19

لقد استهانت الحكومة السورية بشدة بتأثير كوفيد-19، حيث لم تبلّغ سوى عن 10,442 حالة إصابة بكوفيد-19 طوال عام 2020، بما في ذلك 630 حالة وفاة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.[59] وفي آب/أغسطس 2020 قدّر مصدر مستقل ما لا يقل عن 85 ألف حالة إصابة بالمرض في منطقة دمشق وحدها.[60] وأشار المصدر نفسه إلى وجود 19,692 حالة إصابة (293 حالة وفاة) في الشمال الغربي بالإضافة إلى 7,783 حالة إصابة (260 حالة وفاة) في الشمال الشرقي في نهاية العام.[61] ونظراً لنقص الاختبارات وقلة الإبلاغ عن الحالات – على الأقل في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة – فإن هذه الأرقام على الأرجح تقلل من التأثير الكامل للجائحة في سوريا من حيث الحجم.

لافتة توعوية من الهلال الأحمر السوري في مدينة دمشق © صوت العاصمة

وأدّت الهجمات على البنية التحتية الصحية في سوريا وتحويل مسار المساعدات إلى ترك البلاد غير مجهّزة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 [62] حيث يوجد نقص في معدات الحماية الشخصية، ووصول محدود إلى خزانات الأكسجين، وإن الرعاية الطبية الأساسية متاحة فقط لمن يستطيع تحمّل تكاليفها.[63] وتم استهداف المتطوعين الذين يتطلعون إلى دعم الاستجابة لكوفيد-19 باستخدام التحويلات المالية لتوفير الرعاية، مثل الأكسجين للمحتاجين، من قبل المخابرات (قوات الأمن)، وخاصة من أجل الرشاوى.[64] وعلى الرغم من وفاة العديد من المسؤولين الحكوميين البارزين بسبب كوفيد19-، بما في ذلك رئيس وزراء سابق، تواصل الحكومة التقليل من تأثير المرض.[65]

ووفقاً لطبيب من وزارة الصحة السورية، فإن أحد العوامل الرئيسية المساهمة في تفشي المرض هو عدم الالتزام بالإجراءات الوقائية، مثل ارتداء الكمامات.[66] وتُجري الحكومة السورية مناقشات مع حلفائها الروس بهدف الحصول على لقاح سبوتنيك (Sputnik V) الروسي «لأنهم يثقون بهم أكثر من شركة فايزر (Pfizer) ولقاحات أخرى».[67] ومع ذلك، من غير الواضح ما إذا كانت روسيا لديها إمدادات كافية، أو تكلفة اللقاحات، أو خطة توزيع اللقاح في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. كما أنه ليس من الواضح ما هو اللقاح الذي سيتم توفيره في الشمال الغربي والشمال الشرقي. وهناك قلق خاص من زيادة حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 في إدلب، حيث تضخم عدد السكان بوجود نازحين يعيشون في مساكن مؤقتة مكتظة.

المسؤولية الجنائية للحكومة

يجب أن تتحمل الحكومة السورية المسؤولية الجنائية عن الموت والدمار الذي أحدثته من خلال استهداف المستشفيات والعاملين في المجال الصحي، وكذلك استهداف المناطق التي تسيطر عليها المعارضة بما في ذلك الأعيان التي تتمتع بحماية خاصة من قبل القانون الدولي الإنساني، مثل المستشفيات.[68] ومع ظهور مخاطر كوفيد-19في مطلع عام 2020، كان ينبغي على الحكومة السورية اتخاذ تدابير لتسهيل تقديم المساعدات الإنسانية من خلال إعادة فتح المعابر الحدودية في شمال شرق وشمال غرب سوريا.[69] وعلى الرغم من أن روسيا حجبت قرارات مجلس الأمن الدولي لإعادة إجازة فتح هذه الآليات العابرة للحدود، كان من واجب الحكومة السورية السماح بتدفق المساعدات من جانب واحد.

وأدّت محاولات التعتيم على العدد الحقيقي للحالات أو السيطرة على الممارسات الفاسدة للمخابرات إلى منع الاستجابة المناسبة للجائحة. وأخيراً، يشير تاريخ تحويل المساعدات الإنسانية إلى أن توزيع لقاحات كوفيد-19 لن يتم بشكل محايد. ويؤدي كل من هذه الإجراءات إلى خلق مخاطر لمزيد من العدوى وإمكانية وقوع المزيد من الوفيات في صفوف الأبرياء بسبب سياسات الحكومة السورية.

الإعادة القسرية

في عام 2020، استمرت السياسات الوطنية المتغيرة والمشاعر المعادية للمهاجرين في تعريض سُبل حماية اللجوء للاجئين السوريين للخطر في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأوروبا. حيث أُجبِر اللاجئون السوريون في الأردن وتركيا بشكل غير قانوني على العودة إلى سوريا، على الرغم من التهديد بالتعذيب والموت. وقد شاهد المقيمون منهم في أوروبا استمرار التآكل في تدابير الحماية الخاصة بهم.

وبحلول أيلول/سبتمبر، قامت تركيا بترحيل أكثر من 16 ألف شخص إلى إدلب التي مزقتها الحرب عبر معبر باب الهوى الحدودي.[70] وينقسم العائدون إلى ثلاث مجموعات: (1) الأفراد الذين دخلوا تركيا بشكل غير قانوني وتم ترحيلهم، (2) الأفراد الذين ارتكبوا جرائم بسيطة أو جنحا وتم ترحيلهم، و(3) الأفراد الذين تم إعادتهم إلى وطنهم طواعية. وعند عودتهم، تعرّض المرحّلون لسوء المعاملة أو الاعتقال التعسفي من قبل الجماعات المسلحة أو لخطر الهجمات العشوائية. وواجه النازحون على طول الحدود السورية الأردنية مخاوف تتعلق بالحماية مع استمرار الأردن في نقل السوريين إلى مخيم الركبان، مما يترك العديد من الأفراد دون خيار سوى العودة إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة بدافع اليأس.[71]

وفي أوروبا، واجه اللاجئون تهديدات متزايدة لسُبل الحماية الخاصة بلجوئهم حيث أدّت المشاعر المعادية للمهاجرين واستمرار عقلية «الأزمة» إلى قيام العديد من الحكومات بإعادة تقييم معايير اللجوء الخاصة بها. حيث أكّد مجلس الاستئناف الخاص باللاجئين في الدنمارك القرار الصادر عن مصلحة الهجرة الدنماركية بإلغاء أو رفض تمديد تصاريح الإقامة للعديد من اللاجئين السوريين من دمشق، على الرغم من التهديدات الحالية التي يواجهها السوريون عند عودتهم.[72] ونتيجة لذلك، ألغت مصلحة الهجرة الدنماركية والمجلس تصاريح الإقامة ورفضا تمديدها، على الرغم من أن الدنمارك لا تنفّذ حالياً عمليات ترحيل إلى سوريا لأن البلدين يفتقران إلى اتفاقية الإعادة إلى الوطن. وواجهت ألمانيا ضغوطاً متزايدة، بما في ذلك من وزير داخليتها، لتخفيف حظرها على عمليات الترحيل إلى سوريا بعد هجوم بسكين نفّذه لاجئ سوري يبلغ من العمر 20 عاماً في دريسدن.[73] وواصلت اليونان ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ضد اللاجئين، بما في ذلك الترحيل القسري إلى تركيا.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، يسّرت روسيا مؤتمراً استمر يومين في دمشق حول سياسات عودة اللاجئين، أشار خلاله بشار الأسد إلى دول غربية باعتبارها العائق الرئيسي أمام العودة إلى الوطن. وأشار إلى أنه «بدلاً من اتخاذ إجراءات فعالة لتهيئة الظروف المناسبة لعودتهم، استخدمت هذه الدول كل الوسائل الممكنة، من الرشوة إلى الترهيب، لمنع اللاجئين السوريين من العودة إلى ديارهم».[74] وقوبل هذا المؤتمر باستهزاء من قبل الكثيرين، حيث تجاهل دور روسيا في النزوح والعوائق التي وضعتها الحكومة السورية أمام العائدين.

مخيم اللاجئين في اليونان © جيني بارتش

الشكوى المقدمة إلى المحكمة الجنائية الدولية

في كانون الثاني/يناير 2021، قدّم المركز السوري للعدالة والمساءلة بلاغاً إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية يطلب فيه التحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة اليونانية ضد اللاجئين من خلال عمليات صدّ اللاجئين القادمين عن طريق البحر والحرمان المتعمد من المساعدات الإنسانية. وأشار المركز السوري للعدالة والمساءلة إلى أنه منذ عام 2016، وضعت اليونان سلسلة من الممارسات التشريعية والتنفيذية والقضائية التي تهدف إلى تجريد اللاجئين من حقوقهم، وزيادة بؤسهم، واحتمال موتهم. حيث يعاني اللاجئون في المخيمات اليونانية من نقص الغذاء والماء ويعيشون في خيام بائسة معرضة للعوامل الجوية بما في ذلك الفيضانات الواسعة النطاق على الرغم من تلقّي اليونان مئات الملايين من اليورو من الاتحاد الأوروبي لدعم اللاجئين. ويتعرّض اللاجئون في المخيمات لسوء المعاملة من قبل حراس بقيادة اليونان الذين يستخدمون الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية ضدهم باستمرار.

وأشار البلاغ كذلك إلى أن سوء المعاملة اليونانية تمتد إلى مياهها الإقليمية حيث تنفّذ بانتظام عمليات صدّ للاجئين في انتهاك للحق في عدم الإعادة القسرية، وتخرّب قواربهم، وتتركهم هائمين على غير هدى في البحر. وهناك أدلة مهمة على أن عناصر الوكالة الأوروبية لحرس الحدود وخفر السواحل (فرونتِكس) قد شاركوا أو كانوا متواطئين في هذه الانتهاكات. وإذا أُخِذَت مجتمعة، فقد ترقى هذه السياسات والممارسات إلى جرائم ضد الإنسانية بموجب المادة 7 من نظام روما الأساسي. ومن خلال هذا البلاغ، يسعى المركز السوري للعدالة والمساءلة إلى إبراز محنة اللاجئين ودفع الحكومة اليونانية للحدّ من هذه الانتهاكات.

وتنتهك عمليات الإعادة القسرية القانون الدولي القائم على أساس الحق في عدم الإعادة القسرية الذي ينص على أنه لا ينبغي إعادة الأفراد إلى دولة قد يتعرضون فيها للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ أو ضرر آخر لا يمكن جبره.[75] وتتحدّى عمليات الترحيل التي تقوم بها تركيا وأي عمليات ترحيل أوروبية مستقبلية على وجه التحديد صلاحية سياسات الهجرة الأوروبية المنصوص عليها في اتفاق الاتحاد الأوروبي-تركيا وبالإضافة إلى المواد1-6 و18-19من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي. كما أن عمليات الإعادة القسرية لتركيا تثير التساؤل عن وضع تركيا باعتبارها «دولة ثالثة آمنة» للسوريين.

وبالنسبة إلى عدد لا يُحصى من اللاجئين الذين أُجبروا على العودة إلى سوريا، فإن الترحيل له تأثير دائم على عائلاتهم، الذين لا يوجد لدى كثير منهم خيار سوى العودة إلى سوريا للتعامل مع الصعوبات الاقتصادية والانفصال الأسري. وإن حتمية إعادتهم إلى الوطن تقوّض الطبيعة الطوعية لعودة العائلات، مما يُلقي بظلال من الشك على قانونية إجراءات اللجوء في الدول والتزامها بضمان حماية حقوق الإنسان.

السكن والأرض والمُلكية

استمرّت انتهاكات حقوق السكن والأرض والمُلكية في عام 2020، على الرغم من محاولات وقف مشاريع إعادة التطوير من خلال العقوبات. ولم تحترم الحكومة السورية وعدها بتعويض السكان الذين صودرت أراضيهم لصالح هذه المشاريع. وفي تموز/يوليو 2020، أعلنت عن مزيد من التأخير في خطط إعادة إيواء أو دفع الإيجار لما يقرب من 9,000 من السكان النازحين من المنطقة التي خضعت لإعادة التنظيم لصالح مشروع ماروتا سيتي، مما يُعدّ انتهاكاً لأحكام القانون رقم 10 لعام 2018.[76] وإن خطط إعادة تنظيم المناطق و «إعادة الإعمار» الجديدة تعمل على ترسيخ النزوح في زمن الحرب، بدعم من المنظمات الدولية أحياناً.[77] وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، على سبيل المثال، قامت الشرطة في شرق حلب بقمع الجهود الفردية لإعادة تأهيل مساكن عشوائية، قبل خطة تنظيم المناطق التي من المرجح أن تهدم ممتلكات السكان الذين أجبروا على الفرار إلى إدلب.[78] وفي الوقت نفسه، سعت الحكومة إلى تقديم مغريات للاجئين السوريين للعودة إلى البلد من خلال الوعد باستعادة حقوق السكن والأرض والملكية الخاصة بهم. وللمرة الأولى، بدأت الحكومة أيضاً بتأجير العقارات التي صادرتها بموجب قوانين مكافحة الإرهاب، وفي بعض الحالات قامت بتأجيرها لأصحابها الأصليين أنفسهم (كما حدث في درعا في تشرين الأول/أكتوبر 2020).[79]

ومن شأن هذه الانتهاكات أن تُعيق تنفيذ استرداد المُلكية التي يجب شمولها في أي مفاوضات سلام مستقبلية. وكما دعا المركز السوري للعدالة والمساءلة، فإن برنامجاً منصفاً وعادلاً لاسترداد المُلكية من شأنه أن يشمل قدرة الأشخاص على تقديم شكاوى إلى لجنة مُلكية محايدة وشفافة قادرة على التحكيم في النزاعات وإنفاذ سُبل الانتصاف.[80] وإن وعود الحكومة الفارغة بتعويض العائدين عن الممتلكات المفقودة – التي قُطعت في مؤتمر عودة اللاجئين في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 – ليست بديلاً عن إنفاذ حقوق السكن والأرض والمُلكية على غرار ما اقترحه المركز السوري للعدالة والمساءلة. وبدلاً من ذلك، فهي تساعد في إضفاء الشرعية على النزعة المتزايدة للدول المضيفة لإعادة اللاجئين السوريين قسراً.

كما انتُهكت حقوق السكن والأرض والمُلكية من قبل أطراف أخرى في النزاع السوري. حيث أصدرت الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا القانون رقم 2020/7، الذي يعمل على مصادرة ممتلكات مالكي الأراضي الغائبين (من العرب بشكل رئيسي) عن طريق نقل السيطرة إلى لجنة متخصصة.[81] وعلى غرار قوانين المُلكية الخاصة بالحكومة السورية، ينتهك القانون 7 المادة 3 من اتفاقيات جنيف ويجب إلغاؤه بالكامل، وليس مجرّد تعليق العمل به كما حدث في آب/أغسطس 2020 بعد انتقادات علنية. وفي عفرين ومناطق أخرى خاضعة للسيطرة التركية، فرضت ميليشيات الجيش الوطني السوري بشكل تعسّفي ضرائب على الأراضي الزراعية، وأخلت السكان الذين اتهمتهم بالانتماء إلى جماعات كردية، وقامت بتأجير ممتلكات لأصحاب المنازل الغائبين (من الأكراد بشكل رئيسي) لنازحين سوريين.[82] وتُعد تركيا قوة محتلة لها سيطرة فعالة على هذه المناطق، وبالتالي فإن عليها التزاماً خاصاً بمنع هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق السكن والأرض والمُلكية.[83]

جهود العدالة

جهود العدالة

الولاية القضائية العالمية

في عام 2020، كانت هناك جهود متواصلة لمحاسبة مرتكبي الجرائم الفظيعة في سوريا. إلا أن الملاحقات القضائية والمحاكمات لم تتم إلا على المستوى المحلي. ولا توجد حالياً إمكانية لرفع دعاوى جنائية دولية ضد الجناة في النزاع السوري. وبما أن سوريا ليست دولة طرف في المحكمة الجنائية الدولية (ICC) وأن دولاً مثل روسيا والصين تواصل استخدام حق النقض ضد الإحالة من قبل مجلس الأمن الدولي، فإن المحكمة الجنائية الدولية ليس لها اختصاص على الجرائم المرتكبة في سوريا.[84] وبخلاف آليات العدالة السابقة في رواندا أو يوغوسلافيا السابقة، لا توجد حالياً محكمة خاصة لمحاكمة الجرائم التي ارتُكبت خلال النزاع السوري. وتم إنشاء الآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM) من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام[85] 2016 لجمع الأدلة وتحليلها وتخزينها لاستخدامها في محاكمات مستقبلية ولكنها تفتقر إلى الولاية القضائية لمقاضاة أي جرائم.[86] ومع ذلك، فإن مفهوم الولاية القضائية العالمية يسمح للدول بمقاضاة الجرائم المرتكبة في الخارج من قبل جناة أجانب ضد ضحايا أجانب.[87] ومنذ مطلع القرن الحالي، تحارب الدول الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية من خلال دمج هذا المبدأ في تشريعاتها الوطنية والشروع في ملاحقات قضائية ضد الجناة من الأفراد.[88]

وأخذت الدول الأوروبية زمام المبادرة في ملاحقة الجرائم الدولية المرتكبة في السياق السوري.[89] وقام العديد منها بتشكيل وحدات خاصة بجرائم الحرب ضمن هياكلها القائمة لإنفاذ القانون والادعاء العام. وتحقّق كل وحدة من هذه الوحدات في الجرائم المرتكبة في النزاع السوري بتفويضات وموارد مختلفة.[90] وتتعاون من خلال منصات مثل يوروبول وشبكة الإبادة الجماعية التي تستضيفها وكالة يوروجست.[91] وتسمح هذه الآليات للدول بتبادل المعلومات وطلبها وتنسيق التحقيقات والملاحقات القضائية في الجرائم الدولية.[92]

ولدعم وحدات جرائم الحرب الخاصة في الملاحقة القضائية والتحقيق في الجرائم المرتكبة أثناء النزاع السوري، واصل المركز السوري للعدالة والمساءلة تقديم أدلة موثوقة وذات صلة إلى السلطات في فرنسا وألمانيا والسويد وهولندا طوال عام 2020. وفي معظم البلدان، يمتلك الضحايا الحق في الانخراط مع الملاحقات القضائية بموجب الولاية القضائية العالمية لتقديم شكاوى ضد الجناة. وفي بعض الحالات، يمكنهم أيضاً طلب جبر الضرر عن الجرائم التي عانوا منها. ويَعتبر المركز السوري للعدالة والمساءلة أن الولاية القضائية العالمية هي الخيار الأكثر جدوى المتاح لتحقيق العدالة والمساءلة للسوريين على المدى القريب.

تقسيم قضايا الولاية القضائية العالمية لعام 2020 حسب الانتماء

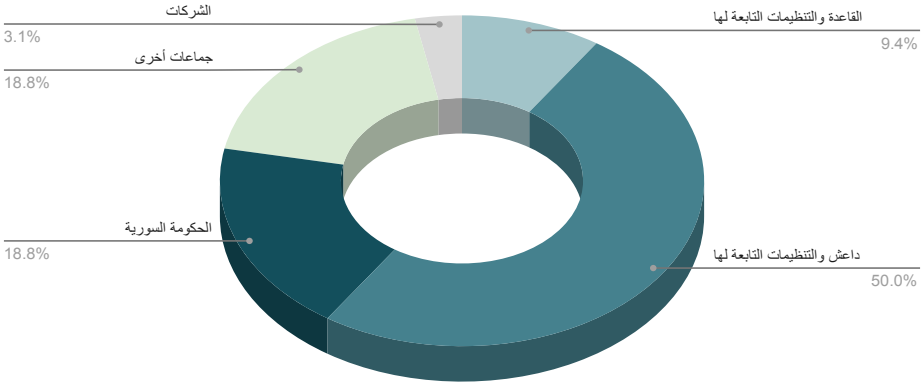

قام المركز السوري للعدالة والمساءلة بتجميع قائمة بأكثر من 125 قضية من **قضايا الولاية القضائية العالمية والمتعلقة بسوريا** من مصادر متاحة للجمهور (انظر الملحق الأول لجميع قضايا 2020). في الشكل أعلاه، تم تقسيم القضايا حسب انتماء الجناة المزعومين. معظم القضايا حاكمت أعضاء من الجماعات المتطرفة.

وتركز القضايا المرفوعة بموجب الولاية القضائية العالمية بشكل كبير على الجناة من المستوى المنخفض، والذين قاتل معظمهم لصالح جهات فاعلة من غير الدول وليس لصالح حكومات. وتتعلق غالبية القضايا أيضاً بضحايا أو جناة كانوا موجودين أصلاً في دولة المحاكمة. ويُعزى ذلك إلى نهج المدعين العامين المتمثل في «عدم وجود ملاذ آمن» (كما هو الحال في قضية أنور ر. وإياد أ. في كوبلنتس، بألمانيا)، والذي يركز على حرمان الجناة المزعومين من الإفلات من العقاب على أراضيهم. ويمكن أن تكون هذه المقاربة مكملة فقط لمقاربة "الجهة المنفّذة العالمية"، التي تسعى إلى مقاضاة المسؤولين عن أخطر الجرائم الدولية،[93] بغض النظر عن موقعهم، كما هو الحال في مذكرتي الاعتقال الألمانية والفرنسية المعلقتين ضد جميل حسن، الرئيس السابق لإدارة المخابرات الجوية السورية.[94]

محاكمة أنور ر. وإياد أ.

في 23 آذار/مارس، بدأت محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب في المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس بألمانيا. وإن المتهم الرئيسي أنور رسلان، الرئيس السابق لقسم التحقيق في الفرع 251 (فرع الخطيب) بإدارة المخابرات العامة بدمشق، متهم بالتواطؤ في تعذيب ما لا يقل عن 4,000 شخص، والمساعدة والتحريض على القتل في 58 قضية، والعنف الجنسي كجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب من آذار/مارس 2011 حتى انشقاقه في 2012. وإن إياد الغريب، الذي عمل في القسم 40 (التي كان يرأسه حافظ مخلوف والذي كان ينقل السجناء بانتظام إلى الفرع 251)، متهم بالمساعدة والتحريض على التعذيب كجريمة ضد الإنسانية وجرائم حرب تم ارتكابها بين عامي 2011 و2013.[95] وتُعتبر هذه أول محاكمة ضد مسؤولين في الحكومة السورية.

وسلّطت المحاكمة الضوء على التعذيب المنهجي والانتهاكات التي تمارسها المخابرات السورية، وأتاحت للعديد من الناجين فرصة سرد قصتهم. وإن هذه المحاكمة هي أيضاً الأولى في العالم التي تم خلالها تقديم ملفات قيصر كدليل والتي تم فحصها علناً من قبل خبراء الطب الشرعي والتحقيق.[96] وكما توقّع التقرير السنوي الأخير الصادر عن المركز السوري للعدالة والمساءلة، يعتمد دفاع أنور على انشقاقه في عام 2012 ودعمه للمعارضة. كما زعم فريقا الدفاع عن كل من أنور وإياد أنه لم يكن لديهما خيار سوى اتّباع أوامر الدولة. وأدلى بعض الشهود المطلعين بشهادات تفيد بوجود تهديدات ضد جماعات عرقية معيّنة ومسؤولين حكوميين سوريين خالفوا الأوامر. وفي المحاكمة، سيتعيّن على القضاة في ألمانيا تقييم ما إذا كانت هذه الأدلة ترقى إلى مستوى الخطر الوشيك على المتهمَين لإثبات دفاع قانوني وجيه بموجب القانون الألماني.[97] تم الحكم على إياد الغريب بالسجن لمدة 4.5 سنوات في 24 شباط/فبراير 2021.

أنور رسلان وإياد الغريب ومحامي الدفاع في كوبلنز © ربتلي/مقدم التجمع

في ظل عدم وجود محاضر المحاكمة الرسمية وغيرها من العوائق، نشر المركز السوري للعدالة والمساءلة **تقارير مفصّلة عن مراقبة المحاكمات** وموارد أخرى طوال عام 2020 لتسهيل فهم الجمهور للإجراءات، ولاسيما من قبل المتحدثين باللغة العربية. وتُعدّ التقارير التفصيلية عن مثل هذه المحاكمات مصدراً قيّماً للمعلومات لعمليات العدالة الانتقالية الوطنية والدولية المستقبلية بالإضافة إلى إنشاء سجل تاريخي.

حالة قضايا الولاية القضائية العالمية لعام 2020 حسب الإجراءات

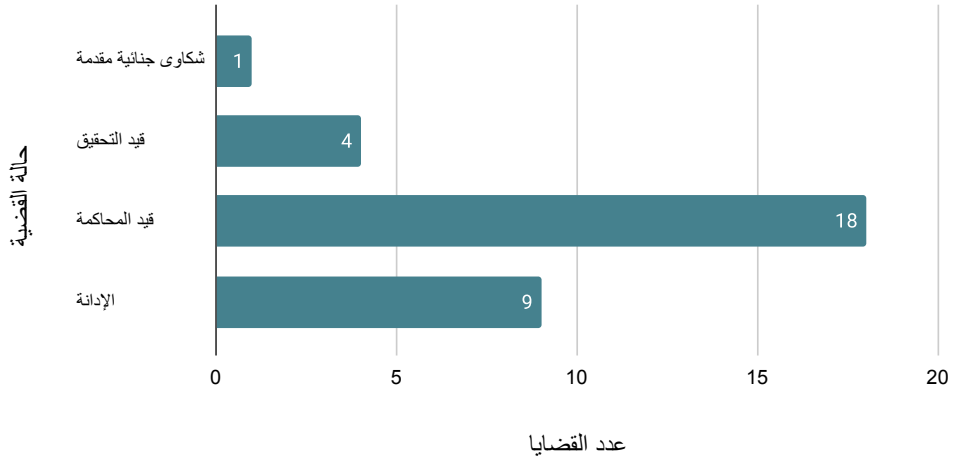

استخدام الأسلحة الكيماوية

في مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2020، قدّمت مجموعة من المنظمات غير الحكومية شكوى إلى المدعي العام الاتحادي الألماني تتضمن أدلة وشهوداً وخيوطاً تحقيقية بشأن استخدام غاز الأعصاب السارين في هجمات الحكومة السورية على الغوطة الشرقية وخان شيخون في عامي 2013 و2017.[98] حيث أسفرت هذه الهجمات التي وثّقتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن مقتل أكثر من 1,400 شخص.[99] وعلى الرغم من إدانة ممثلي الأمم المتحدة والعديد من الدول، لم يخضع أي من الحادثين لمزيد من التحقيق ولم يتم بعد محاسبة الجناة المزعومين. وإذا اختار المدعي العام الألماني فتح تحقيق وإذا تم القبض على الجناة المزعومين في ألمانيا أو تسليمهم، فقد يؤدي الأمر إلى إصدار لوائح اتهام وإجراء محاكمة.[100]

العنف الجنسي كجريمة ضد الإنسانية

في حزيران/يونيو، قدّمت مجموعة من المنظمات غير الحكومية نيابة عن سبع ضحايا شكوى إلى المدعي العام الاتحادي الألماني، تزعم الاستخدام المنهجي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضدّ المدنيين في مرافق الاعتقال التابعة للمخابرات السورية.[101] كما تضمنت مذكرة التوقيف الصادرة بحق الدكتور علاء م.، وهو طبيب سابق بمستشفى المخابرات العسكرية في حمص، العنف الجنسي كجريمة ضد الإنسانية. وإن الدكتور علاء م. متهم بارتكاب إخصاء قسري لطفل يبلغ من العمر 14 عاماً في عام 2011.[102] وقدّم المركز السوري للعدالة والمساءلة أدلة مهمة لدعم التحقيق والملاحقة القضائية لهذه القضية.

محاكمة مقاتلي داعش

في عام 2020، واصلت دول أوروبية ودول أخرى مقاضاة مواطنيها ممّن يُطلق عليهم «المقاتلون الأجانب العائدون». حيث غادر الكثير منهم أوطانهم للانضمام إلى جماعات مسلحة مثل تنظيم داعش في سوريا. وعند العودة إلى أوطانهم، يواجه معظمهم محاكمات بتهمة الانتماء إلى جماعة إرهابية أو ارتكاب جرائم حرب أو تهم أخرى تتعلق بالإرهاب.[103]

ولكن لم يعُد جميع المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم. إذ لا يزال الآلاف من رعايا الدول الثالثة، ومعظمهم أعضاء مزعومون في تنظيم داعش، في مخيمات ومراكز اعتقال مرتجلة في شمال شرق سوريا في ظل أوضاع صحية وغذائية وأمنية قاسية. ومع ذلك، ترفض معظم الدول إعادة مواطنيها إلى أوطانهم خوفاً من احتمال وقوع هجمات إرهابية وتحويل مجتمعاتهم إلى التطرف الراديكالي فضلاً عن التبعات السياسية المحلية. ولتجنّب الإعادة إلى الوطن مع استمرار الملاحقة القضائية لمقاتلي داعش المزعومين، أجرت دول مثل فرنسا[104] محاكمات غيابية أو تركت مسألة الملاحقة القضائية لتركيا والعراق.[105] وتفتقر كلا المقاربتين إلى معايير المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة. ومن شأن الحبس الاحتياطي (على ذمّة التحقيق) ما قبل المحاكمة وإعادة الإدماج تحت المراقبة لأعضاء داعش المزعومين في بلدانهم الأصلية أن يقلّل بشكل كبير من مخاطر التطرف الراديكالي والتجنيد ويحترم التزامات الدول بموجب قانون حقوق الإنسان.[106]

شكوى هولندية لدى محكمة العدل الدولية

في عام 2020، كانت هناك أيضاً جهود لتحقيق العدالة والمساءلة لسوريا على المستوى الدولي. حيث أشارت هولندا إلى أنها كانت تستكشف سبيلاً جديداً للعدالة والمساءلة من خلال اتخاذ الخطوة الأولى لرفع قضية لدى محكمة العدل الدولية بشأن استخدام الحكومة السورية للتعذيب. وبخلاف المحكمة الجنائية الدولية، لا تشمل الولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية المسؤولية الجنائية الفردية، بل هي بمثابة محكمة الملاذ الأخير للفصل في النزاعات بين الدول حول القانون والمعاهدات الدولية.[107]

ووفقاً لما تقتضيه المعاهدة، يجب على الدول أولاً اتخاذ الخطوات ذات الصلة لحل نزاعها بالوسائل الدبلوماسية وقد فعلت هولندا ذلك من خلال إرسال مذكرة دبلوماسية إلى الحكومة السورية لبدء المفاوضات بشأن الانتهاكات السورية لاتفاقية مناهضة التعذيب.[108] ونظراً لأن الحكومة السورية لم تشارك في المفاوضات ذات الصلة،[109] فمن المتوقع أن تقدّم هولندا شكوى في منتصف آذار/مارس 2021. وقد أشارت دول أخرى مثل ألمانيا إلى دعمها لهذه الشكوى. ومع ذلك، لا تتمتع محكمة العدل الدولية بسلطات إنفاذ وتعمل فقط كآلية لتقصّي الحقائق.[110] وعلى هذا النحو، تعتمد محكمة العدل الدولية على تعاون أطراف النزاع والأدلة التي يقدّمونها. ومن غير المرجح أن يتم الاستماع إلى عدد كبير من ضحايا التعذيب السوريين ومن المحتمل أن يكون هناك تركيز على الشهود الخبراء. ومع ذلك، يمكن أن تؤدّي الشكوى الهولندية لدى محكمة العدل الدولية إلى نتائج ملموسة أكثر لتحقيق العدالة بدلاً من مجرّد لفتات رمزية للضحايا السوريين.

محاكمة «بيتلز داعش»

في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ظهر ألكساندا كوتي والشافعي الشيخ، وهما عضوان في مجموعة مقاتلي داعش المسؤولة عن الإشراف على المعتقلين الأجانب في سوريا، لأول مرة في قاعة محكمة أمريكية في الإسكندرية، فيرجينيا.[111] وتمثل بداية جلسات المحكمة نهاية طريق طويل ومتعرّج لتحديد ولاية قضائية مناسبة للمحاكمة. وتسلّط رحلتهما الضوء على التحديات المتبقية: وهي العدد الكبير لضحايا داعش الذين بقوا دون سبيل انتصاف ومقاتلو داعش المشتبه بهم الباقون في سجون شمال شرق سوريا دون إمكانية الحصول على محاكمة عادلة.

وإن المجموعة التي أطلق عليها أسراها لقب «البيتلز» بسبب لهجاتهم البريطانية، تم الآن حرمانها من الجنسية البريطانية.[112] وستتم محاكمة أفراد هذه المجموعة، الذين اعتقلتهم قوات سوريا الديمقراطية في البداية في شمال شرق سوريا، بتهمة أخذ رهائن وقتل أربعة ضحايا أمريكيين وهُم جيمس فولي وستيفن سوتلوف وبيتر كاسيج وكايلا مولر. وفي تشرين الأول/أكتوبر **2019**، أثار أمر الرئيس دونالد ترامب بسحب القوات الأمريكية من سوريا أزمة مع فرار أكثر من **100** من مقاتلي داعش.[113] وخوفاً من أن يتبعهم آلاف آخرون، حاولت الولايات المتحدة نقل خمسة من معتقلي داعش ذوي القيمة العالية إلى خارج البلد ولم تُفلح في ذلك.[114] ولكنها نجحت في نقل الشيخ وكوتي إلى العراق.[115]

ورفعت والدة الشيخ دعوى قضائية في المملكة المتحدة، بحجة أن تبادل الأدلة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة بموجب المساعدة القانونية المتبادلة كان غير قانوني. واعتُبر هذا الدليل ضرورياً للملاحقة القضائية الفعالة في الولايات المتحدة. وفي آذار/مارس 2020، قضت المحكمة العليا في المملكة المتحدة أنه قبل مشاركة أي دليل مع السلطات الأمريكية، يجب على المملكة المتحدة أن تسعى للحصول على ضمانات بأن عقوبة الإعدام لن تُفرض على الشيخ وكوتي.[116]

دخل المركز السوري للعدالة والمساءلة في شراكة مع إحدى كليات الحقوق لمراقبة محاكمة «بيتلز داعش» من أجل إطلاع الجمهور باللغتين الإنجليزية والعربية على أنظمة القمع التي اتّبعها تنظيم داعش بالإضافة إلى معلومات حول المختفين على يد داعش. وتوفر **مراقبة المحاكمات** تقريراً محايداً عن إجراءات المحكمة وشهادات الشهود والاستجواب لإعلام الجمهور بشأن المحاكمة. ومن شأن توفير سرد مفصل أن يُطلع صانعي السياسات والمجتمع الدولي وعامة الجمهور بالمعلومات التي يتم مشاركتها أثناء الشهادات وكيف يمكن أن يكون لها تأثير على الإجراءات القضائية الأخرى والعدالة الانتقالية. ويوجد لدى المركز السوري للعدالة والمساءلة مراقب محاكمة يَحضُر كل يوم من أيام محاكمة أنور رسلان ويُقدّم تقارير باللغتين العربية والإنجليزية ورؤى حول جلسات المحكمة وإجراءاتها. وعندما تبدأ محاكمات مقاتلي داعش السابقين في شمال شرق سوريا، سيقوم المركز السوري للعدالة والمساءلة أيضاً بمراقبة هذه المحاكمات والحرص على جمع الأدلة بشأن الأشخاص المفقودين.

جيمس فولي © مؤسسة جيمس فولي الخيرية
كان جيمس فولي صحيفاً أمريكياً قُتل في سوريا عام 2014. ستتم محاكمة الشيخ وكوتي بشأن دورهما في اختطاف فولي و ثلاثة أمريكيين آخرين وقتلهم.

أصدر المركز السوري للعادلة والمساءلة، في حزيران/يونيو 2020، التقرير **"العقوبات، قانون قيصر، وجائحة كوفيد-١٩ في سوريا"**. ينظر التقرير في الاحتياجات العاجلة في سوريا ويحلل العلاقة بين هذه الاحتياجات والعقوبات، بحيث يحدد المجالات التي يمكن فيها تحسين إجراءات العقوبات والإعفاءات والاستثناءات الإنسانية.

وفي 18 آب/أغسطس، قدّم المدعي العام الأمريكي ويليام بار هذا التأكيد، وفي أيلول/سبتمبر، رفضت المحكمة العليا في المملكة المتحدة المحاولة الأخيرة لمنع تبادل الأدلة، مما سمح بنقل الشيخ وكوتي إلى فرجينيا.[117] ويتم الآن تمثيل كوتي والشيخ من قبل محاميَي دفاع عامَّين عيّنتهما المحكمة وستتاح لهما فرص الطعن في الأدلة المقدمة ضدهما. ووصفت المحاكمة من قبل عائلات الضحايا الأمريكيين الأربعة التي مارست ضغطاً من أجل نقلهما إلى الولايات المتحدة، بدلاً من المحاكمة غير المؤكدة في خليج غوانتانامو، بأنها «خطوة أولى في السعي لتحقيق العدالة فيما يتعلق بجرائم حقوق الإنسان المروعة المزعومة».[118] ويعترف كوتي بدوره في طلب فدية لقاء معتقلين أجانب آخرين، لكنه يزعم أنه لم يشارك في عمليات الإعدام – على الرغم من إشارة الحُكم الصادر في المملكة المتحدة إلى أن 27 عملية قطع رأس تُنسب إلى المتهمَين.[119] ولن تتم محاكمة أي من الجرائم المرتكبة ضد هؤلاء الضحايا لأن الولاية القضائية للولايات المتحدة تقتصر عموماً على أن يكون الضحية أو الجاني مواطناً أمريكياً.[120] ويترك هذا عدداً كبيراً من الضحايا وعائلاتهم دون تعويض.

وعلاوة على ذلك، هناك حاجة ملحة للتعامل مع 10,000 من مقاتلي داعش المشتبه بهم الذين ما زالوا قابعين في سجون شمال شرق سوريا بالإضافة إلى ما يصل إلى 65,000 امرأة وطفل في مخيمات مثل الهول. وإن هناك حوالي 2,000 مقاتل أجنبي هم الأخطر من بين هؤلاء، وغالباً ما يكونون من المتمرّسين في القتال ومدفوعين بدعوات للجهاد العالمي، والذين يجب أن يحظوا بالأولوية لتسليمهم وملاحقتهم قضائياً.[121]

عقوبات

في حزيران/يونيو 2020، بدأت الولايات المتحدة في تطبيق قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا (قانون قيصر).[122] حيث أجاز فرض عقوبات اقتصادية وقيود السفر على من يَدعمون الحكومة السورية من الأفراد والكيانات – وكذلك قطاعات الطيران والنفط والغاز في سوريا – من خلال توفير السلع أو الخدمات أو التقنيات. كما شملت قائمة المستهدفين بالعقوبات كل من يستفيد من جهود إعادة الإعمار، بالإضافة إلى الجهات الحكومية نفسها.

في عام 2020، أصدرت الولايات المتحدة عدة جول من الإدراج على لائحة العقوبات بموجب قانون قيصر وآليات أخرى على حد سواء. وتضمنت الجولة الأولى من الإدراج على قائمة العقوبات أسماء 39 منظمة وفرداً خضعوا لعقوبات من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية (OFAC) بسبب مشاركتهم في جهود إعادة الإعمار ومن قبل وزارة الخارجية لعرقلة الجهود المبذولة لتثبيت وقف إطلاق النار أو الحل السياسي للنزاع.[123] وتضمنت الجولة الثانية من الإدراج على قائمة العقوبات 41 شخصاً، بما في ذلك مستثمرون في عقارات فارهة (مثل مشروع ماروتا سيتي)، وأفراد من عائلة الأسد، وأفراد في الجيش العربي السوري.[124] وإحياءً للذكرى السابعة للهجوم بالأسلحة الكيماوية، فرضت ست عقوبات أخرى على مسؤولين حكوميين وعسكريين وداعمين ماليين للحكومة السورية.[125] وبين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، أدرجت وزارة الخزانة ووزارة الخارجية 73 اسماً آخر على قائمة العقوبات بما في ذلك أعضاء برلمان معينون، وأسماء الأسد، وأقاربها.[126]

التأثير على المدنيين السوريين

على الرغم من أن العقوبات هي آلية مهمة لتغيير السلوك وأداة دبلوماسية لردع انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن العقوبات في سوريا أثرت بشكل غير متناسب على المواطنين السوريين وألحقت الضرر بالسكان الذين تهدف العقوبات إلى حمايتهم. ومع ذلك، لا يمكن إلقاء اللوم في مشاكل سوريا على القيود الاقتصادية وحظر السفر فقط. حيث عمل عدم الاستقرار الاقتصادي الإقليمي، والتدخل الأجنبي، وعَقْد من النزاع الذي سبقه تاريخ من الفساد جنباً إلى جنب مع الأزمات الاقتصادية والإنسانية الحالية.[127]

وكان أحد العوامل التي فاقمت من تأثير العقوبات خلال العام الماضي الأزمة المالية في لبنان التي وسّعت الفجوة بين قيمة الليرة اللبنانية حسب سعر الصرف الرسمي وقيمة الليرة في السوق السوداء.[128] وجاء رد فعل البنوك بتشديد الرقابة على رأس المال. وتسبّبت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في أن ارتفاع الأسعار في لبنان قد أثر على سوريا. وبالاقتران مع جائحة كوفيد-19 وقضايا أخرى نابعة من النزاع السوري، ارتفعت الأسعار بنحو 200%.[129] ويعيش أكثر من 80% من السوريين الآن تحت خط الفقر، ويضطر الكثير منهم للاختيار بين الضروريات ومعدات الحماية الشخصية، بينما يتعاملون أيضاً مع انعدام الأمن الغذائي.

ومما يزيد الأمور تعقيداً أن الاستثناءات الإنسانية بموجب قانون قيصر محددة بشكل فضفاض. ونتيجة لذلك، واجهت المنظمات الإنسانية عقبات مختلفة عند محاولتها سد فجوة الخدمة بين الشعب والحكومة. وإن أحد هذه التحديات هو أن قوات الحكومة السورية تشترط على بعض المنظمات الدولية المرور عبر منظمة الهلال الأحمر العربي السوري أو الأمانة السورية للتنمية، وهي وكالة أطلقتها أسماء الأسد. ويشتهر كلا الكيانين بتوجيه المساعدة بعيداً عن مناطق المعارضة ونحو الموالين للنظام.

المسؤولية الجنائية للشركات

طوال عام 2020، استمر اللاجئون السوريون في الاستفادة من المحاكم الأوروبية كوسيلة لتحقيق العدالة، حيث يقومون برفع شكاوى جنائية وقضايا مدنية ضد شركات الكيماويات والمصارف الخارجية وشركات التكنولوجيا وكبار المسؤولين السوريين وأعضاء الجماعات الإرهابية. وتتضمن العديد من هذه القضايا مسؤولية الشركات وهي محاولة لمساءلة الأعمال التجارية، أو الأفراد الذين يتصرفون نيابة عن الأعمال التجارية، عن انتهاكات حقوق الإنسان بموجب مجموعة متنوعة من القوانين المحلية.

مصنع الاسمنت لشركة «لافارج» © richochet64/ شترستوك
قد اتهمت شركة "لافارج" الفرنسية بالتواطؤ في الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة من قبل داعش نتيجة للإبقاء على العمليات في سوريا.

وفي 7 شباط/فبراير، 2020، أُدينت ثلاث شركات بلجيكية ومديران اثنان بتهم جنائية لشحن مواد كيميائية محظورة بشكل غير قانوني إلى سوريا. وبدأت القضية لملاحقة وكشف مسؤولية الشركات عن تورطها في نقل شحنات كيماوية للحكومة السورية، في انتهاك للعقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي.[130] ونشأت هذه القضية من شكوى عام **2018** قدّمها كل من الأرشيف السوري، ومنظمة TRIAL International، ومبادرة عدالة المجتمع المفتوح، تدعو إلى إجراء تحقيقات في تورط ثلاث شركات أوروبية هي: BASF Antwerp NV و Sasol Germany GmbH و Brenntag AG (وفرعها السويسري) – فيما يرتبط بإرسال شحنة مواد كيميائية إلى سوريا في عام **2014**.[131] وكانت المواد الكيميائية – التي تعتبر «ذات استخدام مزدوج» حيث يمكن استخدامها لإنتاج كل من الأدوية والأسلحة الكيماوية المحظورة –وكانت موادا محظورة بموجب العقوبات المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، فقد كان يُشترط الحصول على موافقة مسبقة ليتم تصديرها بشكل مباشر أو غير مباشر إلى سوريا. ونظراً لأن نظام عقوبات الاتحاد الأوروبي يسري على أفعال مواطني الاتحاد الأوروبي خارج أراضي الاتحاد الأوروبي، فقد طلبت الشكاوى أيضاً من المدّعين العامين التحقيق فيما إذا كانت الشركات قد تحايلت على هذه العقوبات.

في تموز/يوليو 2020، رفعت مجموعة من اللاجئين السوريين المقيمين في أوروبا دعوى قضائية ضد بنك الدوحة أمام محكمة في لندن.[132] حيث يَزعُم المدّعون أن بنك الدوحة حوّل أموالاً من رجال أعمال قطريين إلى هيئة تحرير الشام التابعة لتنظيم القاعدة. وقالت شركة المحاماة، التي تمثل المدّعين، إنها قد تضيف 330 مدّعياً إضافياً إلى الدعوى المرفوعة ضد البنك. وفي جلسة استماع في تشرين الثاني/نوفمبر في هذه القضية، أبلغ ممثل عن المدّعين المحكمة أن الحكومة القطرية بذلت محاولات لرشوة الشهود وكذلك تورطت في أعمال تخويف. ويبدو أن أربعة مدّعين قد انسحبوا من القضية بسبب التهديدات.[133]

في عام 2020، كانت هناك أيضاً تطورات في قضية لافارج. وتزعم هذه القضية التي رُفعت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 أن شركة لافارج الفرنسية متواطئة في جرائم ضد الإنسانية ارتكبها تنظيم داعش من خلال عملياته المستمرة في سوريا. وقدّمت منظمتان غير حكوميتين، المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (ECCHR) وجمعية (Sherpa)، العديد من المذكرات في القضية كأطراف مدنية، ولكن في تشرين الأول/أكتوبر 2019 تم إلغاء وضعهما كطرفين مدنيين لأن أيا من المنظمتين لم تتضمن في مهامها المنصوص عليها في نظامها الأساسي مكافحة الجرائم ضد الإنسانية.[134] وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تعرّضت هذه القضية لانتكاسة أخرى حيث أسقطت محكمة الاستئناف الفرنسية تهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ولم يتبقّ سوى مزاعم تمويل الإرهاب.[135] وفي عام 2020، استأنف (ECCHR) و(Sherpa) القرار بشأن تهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وستتناول المحكمة الفرنسية العليا المسائل الأساسية لمسؤولية الشركات عبر الوطنية وهي موضوع الاستئناف في عام 2021.

وحتى الآن، حقّقت المحاكمات في أوروبا نجاحاً متبايناً، لكنها لا تزال وسيلة لتحقيق العدالة للسوريين، ولاسيما أولئك الذين يعيشون في أوروبا. وتعد مسؤولية الشركات في الولايات المتحدة خياراً أيضاً، على الرغم من أن المحاكم الأمريكية قد ضيّقت هذه الفرص بشكل كبير. ويشرح المركز السوري للعدالة والمساءلة فرص المشاركة بالإضافة إلى قيودها في سلسلة أدلة الولاية القضائية العالمية الصادرة عن المركز. حيث تمت إضافة الولايات المتحدة باعتبارها الملامح القُطرية السابعة في عام 2020. وإن جميع هذه الأدلة متاحة باللغتين العربية والإنجليزية لإعلام السوريين بحقوقهم ولتعزيز فهم كيفية عمل الولاية القضائية العالمية أو الولاية القضائية خارج الإقليم بشكل عملي.[136]

التحقيقات الخاصة بالأشخاص المفقودين

استمرت الجهود المبذولة للكشف عن مصير المفقودين، والتي يقودها غالباً نشطاء هم أنفسهم معتقلون سابقون أو أقارب مفقودين، في عام 2020. وبينما لا يزال التقدم في هذه القضية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة بطيئاً، كانت هناك تطورات مهمة في الجهود المبذولة للكشف عن مصير المفقودين من قبل داعش في شمال شرق سوريا.

واصل فريق الاستجابة الأولي (FRT)، الذي يعمل تحت إشراف المجالس المحلية في الرقة ودير الزور، نبش وتوثيق القبور التي تضم رفات ضحايا داعش وكذلك القتلى في الغارات الجوية التي شنّها التحالف. وفي عام 2020 وحده، فتح الفريق أربع مقابر جماعية تحتوي على رفات 213 شخصاً. وتم انتشال 261 رفات أخرى من قبور فردية. وبينما يتم إجراء التوثيق الأساسي واستخراج عينات بيولوجية من كل جثة قبل إعادة دفنها في مقابر فردية، ستتطلب جهود تحديد الهوية المستقبلية مزيداً من التحليل.

كما أن عمليات استخراج الجثث عبر الحدود في العراق مستمرة وتمثل تقدماً مهماً لكل من الضحايا السوريين والعراقيين. ونظراً لأن داعش غالباً ما كان ينقل المعتقلين عبر الحدود في كلا الاتجاهين، فإن استخراج الجثث والتعرف على هوية الرفات سيعتمد على تعاون قوي عبر الحدود. وفي عام 2020، وقّع المركز السوري للعدالة والمساءلة سياسة ثنائية لتبادل البيانات مع اليونيتاد، والتي تضع الأساس لبحث تعاوني عن جميع أولئك الذين لا يزال مصيرهم مجهولاً.

وفي حين أن عمليات استخراج الجثث هذه هي خطوة مهمة، إلا أنها تتطلب تنسيقاً مكثفاً وقيادة قوية. ومع ذلك، تواصل السلطات المحلية في شمال شرق سوريا لعب دور مجزّأ. ولقد تشجّع العديد من النشطاء في البداية لقيام مجلس سوريا الديمقراطية (مسد) في أيار/مايو 2020 بإنشاء "اللجنة المستقلة لمتابعة ملف المعتقلين والمختطفين في سوريا".[137] غير أنه كان من المحبط ملاحظة إصرار اللجنة على تغطية قضية المفقودين في جميع أنحاء البلد، بدلاً من التركيز على الشمال الشرقي حيث تتاح للقادة المحليين فرصة لإحداث تغيير ملموس. ولم تتخذ اللجنة أي إجراء هام حتى الآن.

وينبغي على القادة المحليين والمجتمع الدولي على حد سواء التركيز على متابعة التحقيقات المتعلقة بالأشخاص المفقودين في شمال شرق سوريا، حيث يوجد استقرار نسبي وتعاون من السلطات المحلية. ويمكن استخدام الدروس المستفادة والقدرات التقنية التي تم تطويرها خلال هذه التحقيقات يوماً ما بشكل أكبر لدعم برنامج للأشخاص المفقودين على مستوى البلد. وينبغي أن تستند التحقيقات إلى التعاون وتبادل البيانات بين آليات المساءلة (خاصة تلك التي تحاكم مقاتلي داعش) والمحققين في مجال الأشخاص المفقودين، لضمان أن التوثيقات التي يتم جمعها في كلا السياقين يمكن أن تدعم كلا من المساءلة الجنائية وعمليات تحديد الهوية.

في شباط/فبراير 2020، أعلن المركز السوري للعدالة والمساءلة رسمياً عن **مشروعه الخاص بالأشخاص المفقودين**، والذي يركّز على الكشف عن مصير المفقودين على يد داعش في شمال شرق سوريا. وخلال عامه الأول، عيّن المركز السوري للعدالة والمساءلة فريق توثيق من ستة أشخاص لجمع التوثيقات من عائلات المفقودين والشهود على جرائم داعش، وتعاون مع آليات العدالة لتشجيع الشعور المشترك بالمسؤولية لدعم عمليات تحديد الهوية، وعمل مع مناصرين لتسليط الضوء على قضية المفقودين في مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة ومن خلال التواصل الإعلامي. وعند رفع القيود التي فرضتها جائحة كوفيد19-، سيسافر شركاء المركز السوري للعدالة والمساءلة في الفريق الأرجنتيني لأنثروبولوجيا الطب الشرعي إلى شمال شرق سوريا للعمل مع فريق الاستجابة الأولي المحلي لبناء مهاراتهم الاستقصائية.

يستخرج فريق الاستجابة الأولية جثثا من قبر في شمال شرق سوريا © فريق الاستجابة الأولية، 2020

بيانات

في عام 2020، أطلق المركز السوري للعدالة والمساءلة إصداراً مفتوح المصدر من برمجية إدارة البيانات الداخلية الخاصة به للتوثيق والتصنيف والتحليل. وإن **«بيانات»** باللغة العربية، متاحة الآن للتنزيل المجاني من GitHub. **وتسمح بيانات بالتحميل الشامل لمجموعات بيانات الأدلة الرقمية الكبيرة،** وتصنيفها، ومعالجتها، وتحليلها، باستخدام نفس النظام الذي يستخدمه المركز السوري للعدالة والمساءلة. وتعكس هذه البرمجية الممارسات الفُضلى في هذا القطاع ومعايير الأمن والأمان لتوثيق حقوق الإنسان. ويمكن وسم البنود وفقاً لانتهاكات القانون الدولي الإنساني والمواقع الجغرافية والجهات الفاعلة، بالإضافة إلى ربطها بأجزاء من التوثيقات ذات الصلة. وتسمح هذه الفهرسة للمستخدمين بإجراء بحث سريع عن المواد وتتبّع الانتهاكات التي يرتكبها جاني واحد أو التي تعكس الممارسات المنهجية. وإن اللغة المستخدمة لتصنيف الوسائط - المعروفة باسم البيانات الوصفية - هي قابلة للتخصيص لتعكس السياق الفريد وأهداف التوثيق للمؤسسات التي تقوم بتنزيل البرمجية واعتمادها. ويضمن دليلا المستخدم باللغتين الإنجليزية والعربية سهولة الوصول، وهو أول برمجية توثيق من نوعها متاحة مجاناً للمزاولين في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

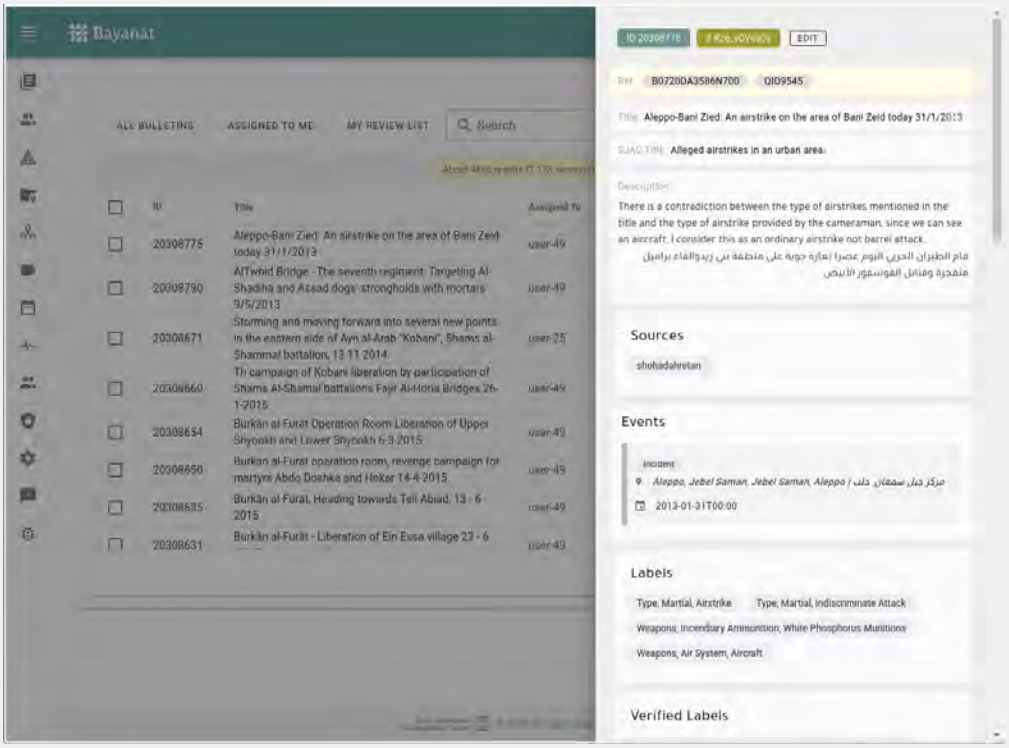

التوثيق

بحلول نهاية عام 2020، كان المركز السوري للعدالة والمساءلة قد احتفظ بأكثر من 1.8 مليون نطاق من البيانات وأجرى أكثر من 300 مقابلة مع ناجين وشهود على انتهاكات حقوق الإنسان. واستمرت العديد من المنظمات الأخرى، بدءاً من اللجان الدولية إلى شبكات المتطوعين من المدافعين عن حقوق الإنسان، في جمع التوثيقات هذا العام والحفاظ على أدلة الانتهاكات طوال فترة النزاع. ويعتبر توثيق الانتهاكات المحتملة التي سجلها السوريون طوال فترة النزاع مصدراً مهماً للأدلة لتحديد الجناة، والتأكد من مصير أحبائهم، وإنشاء سجل تاريخي. ويأخذ هذا التوثيق أشكالاً متعددة بما في ذلك مقاطع الفيديو التي يتم تحميلها على منصات الوسائط التشاركية، والشهادات المباشرة، والمقابلات. ويُعدّ جمع توثيقات عالية الجودة لهذه الانتهاكات أمراً صعباً وخطيراً في كثير من الأحيان، وفي عام 2020 واصلت المنظمات السورية تطوير تقنيات مبتكرة لرفع جودة التوثيق، وضمان حفظه، ومواكبة النزاع المتغير باستمرار.

في عام 2020، شدد الفيسبوك و اليوتيوب سياسات الإشراف على المحتوى. وأدت التعديلات الجديدة التي أدخلت على خوارزميات التعلّم الآلي الخاصة بهاتين المنصتين إلى استمرار الإبلاغ فوراً عن المحتوى الذي يُنظر إليه على أنه متطرف من قبل أجهزة استشعار الحاسوب. وبعد التحميل، غالباً ما كان يتم حذف محتوى الفيديو المتعلق بسوريا وانتهاكات حقوق الإنسان الإقليمية في غضون ساعات أو دقائق من اكتشافه من قبل المستخدمين أو العاملين في مجال حقوق الإنسان.[138] ونتيجة لذلك، يتم محو التوثيق الذي يمكن أن يكون بمثابة دليل فعلي على الانتهاكات من النزاع السوري والمتعلقة به. وأبرزت العديد من التحقيقات – من هيومن رايتس ووتش إلى مجلة تايم إلى رويترز – كيف أن هذه الممارسات تشكل تداعيات خطيرة على مشهد كل من الذاكرة التاريخية والمساءلة المستقبلية.[139]

وعلى الرغم من هذه العقبات، يواصل المركز السوري للعدالة والمساءلة والمنظمات الحقوقية الأخرى استخدام التوثيق المفتوح المصدر بطرق مبتكرة، لاسيما لتوضيح الأنماط الشاملة للانتهاكات التي ترتكبها القوات السورية والروسية العاملة في شمال سوريا.[140] ولقد قدّمت تطبيقات المراسلة، مثل"تيليجرام"، أدلة يمكن اتّخاذ إجراء بشأنها في تسجيلاتها لتحركات الطائرات والنماذج المستخدمة في الغارات الجوية. وبالتالي، فإن الحفاظ على محتوى وسائل التواصل الاجتماعي أمر ضروري لتوثيق الضربات الجوية والدمار في إشارة [141] ويواصل المركز السوري للعدالة للانتهاكات الفردية والمنهجية. والمساءلة تحديث النص الخاص به لتجميع وأرشفة محتوى الفيديو من عدد كبير من القنوات وضمان تنزيله بنجاح. ومن خلال استشكاف قنوات جديدة وأماكن رقمية للجمع، يواصل المركز السوري للعدالة والمساءلة توسيع أرشيف وسائطه لأغراض العدالة المستقبلية.

وعلاوة على ذلك، يواصل المركز السوري للعدالة والمساءلة الاستفادة من التأثير الاجتماعي لتقنيات التعلم الآلي الإيجابية للحفظ والمساءلة. على سبيل المثال، تعاون المركز السوري للعدالة والمساءلة مع Benetech في تطوير أدوات رقمية «لتحويل بيانات النزاع إلى أدلة يمكن اتّخاذ إجراء بشأنها»، بما في ذلك آلية حذف البيانات/الملفات المكررة.[142] وتتيح هذه الأداة لمنظمات حقوق الإنسان التأكد من أنها لا تجمع نفس محتوى الوسائط مفتوحة المصدر دون المساس بمعايير محتوى الوسائط وسريتها.

التوثيق الميداني

تظل الشهادات والمقابلات المباشرة من الشهود والناجين على حد سواء ضرورية لفهم الانتهاكات المستمرة وإنشاء سجل تاريخي للنزاع. وفي عام 2020، جمع المركز السوري للعدالة والمساءلة أكثر من 75 مقابلة توثّق انتهاكات تتراوح بين الاعتقال والتعذيب. وكانت 16 من هذه المقابلات مع ناجين أو شهود عيان على العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، كان ثلث مقابلات المركز السوري للعدالة والمساءلة من عام 2020 مع نساء.

وبعد أكثر من عشر سنوات من بداية النزاع، يواصل الموثّقون تطوير تقنيات للتوثيق والتكيف مع توثيق أنواع جديدة من الانتهاكات. وفي هذا العام، زاد المركز السوري للعدالة والمساءلة من تركيزه على مقابلات الشهود المطلعين. ولا يمكن التأكيد بالقدر الكافي على قيمة مثل هذه المقابلات، لأنها توفر أدلة ربط مهمة، تساعد المدّعين العامين والمحققين على فهم هياكل القيادة. ونظراً للطبيعة الحساسة للغاية لهذه المقابلات، فإنها تتطلب ثقة بين الموثّق والشخص الذي تتم مقابلته. وتشكل المحاكمة الجارية لأنور ر. و إياد أ. عقبة أمام جمع شهادات الشهود المطلعين، حيث أعرب أفراد عن قلقهم بشأن الكيفية التي قد تُستخدَم فيها الأدلة في وقت لاحق ضدهم في سياقات الملاحقة القضائية.

في العام الماضي، ازداد توثيق الجرائم التي ارتكبها الجيش الوطني السوري والجماعات الأخرى المدعومة من تركيا في شمال سوريا. حيث عملت منظمات التوثيق على تحليل آثار الاجتياح أواخر عام 2019 وتداعياته. وعلى غرار ذلك، فإن الهزيمة الإقليمية لتنظيم داعش في عام 2019 أرست الأساس لتوثيق متزايد فيما يتعلق بداعش. حيث شهدت المنظمات اتساعاً في نطاق الوصول ليس فقط إلى الناجين السوريين، ولكن الناجين العراقيين العائدين إلى العراق والذين تشاركوا في قصص الاعتقال الذي تعرّضوا له أثناء وجودهم في سوريا. كما سلطت جهود التوثيق الضوء على ممارسات تجنيد المرتزقة للسفر إلى ليبيا وأذربيجان – مع الحفاظ على روايات عن الأبعاد الدولية المتغيرة للنزاع في سوريا، والسوريين الذين لقوا حتفهم في القتال في الخارج، وأولئك الذين لم يستلم أفراد عائلاتهم رواتبهم ولا رفاتهم.[143] وأخيراً، بينما يواصل النشطاء المحليون توثيق الجرائم في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، تظل هذه الجهود خطيرة للغاية. حيث لا يزال الحصول على توثيقات عالية الجودة من هذه المناطق هو الأصعب.

تدريبات التوثيق

في كانون الأول/ديسمبر 2020، قام المركز السوري للعدالة والمساءلة بتصميم وإطلاق سلسلة جديدة من **الدورات التدريبية على التوثيق باللغة العربية** عبر الإنترنت وهي مخصصة لتعليم الدلالات الفنية والأخلاقية لعملية المقابلة للمدافعين عن حقوق الإنسان. وإن هذه السلسلة من 16 دورة، والتي تتألف من محاضرات بالفيديو، ومواد للقراءة، واختبارات، تقدّم إرشادات حول مجموعة متنوعة من الموضوعات بما في ذلك مقدّمة عن العدالة الانتقالية، وكيفية الحفاظ على سلسلة العهدة، وكيفية إجراء مقابلات مع الناجين من الاعتقال. ولا تسعى الدورات التي يعقدها المركز السوري للعدالة والمساءلة إلى تحسين الجودة التقنية للتوثيق فحسب، ولكنها تعكس أيضاً مقاربة تركّز على الناجين، واحترام مبدأ «لا ضرر ولا ضرار»، مما يضمن أن الموثقين على استعداد للعمل مع الناجين بعناية شديدة لمنع إعادة التسبب بالصدمة. ويواصل موظفو المركز السوري للعدالة والمساءلة استكمال موقع التدريب هذا بتدريب وجاهي وافتراضي مخصص لشركائه في سوريا وخارجها.

الحراك الذي يقوده الناجون والعائلات

شكّلت مجموعات الناجين وعائلات ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي في سوريا القوة الدافعة وراء التقدّم في جهود العدالة في عام 2020. حيث يسمح العدد الكبير للمنظمات التي يقودها الناجون وتنوّعها بتمثيل العديد من المجموعات والسكان المتضررين عبر دول متعددة وقد أدّى ذلك إلى مجموعة واسعة من التكتيكات لتغيير النقاش الدولي ودفع العمليات القانونية. ولا يُمكن لهذا الملخص القصير أن يُنصف جميع المجموعات النشطة ولكن يمكن أن يُعطي فكرة عن نطاق العمل الجاري.

و اصلت المجموعات التي يقودها الناجون القيام بأعمال مناصرة رفيعة المستوى، حيث تقدّم مطالبها مباشرة إلى صانعي السياسات الرئيسيين. ويدرك مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسوريا، غير بيدرسن - على عكس سلفه - أن الأمم المتحدة يجب أن تفعل المزيد للاعتراف بمطالب مجموعات العائلات ورابطات الضحايا وتلبيتها، ولقد أنشأ آلية حوار جديدة للتعامل مع رابطات العائلات. وفي تموز/يوليو، ألقت وفاء مصطفى من عائلات من أجل الحرية كلمة أمام مجلس الأمن الدولي وعقدت هذه المجموعة أيضاً اجتماعات مباشرة مع الدول الأعضاء. كما استهدف الناجون وعائلات الضحايا الاتحاد الأوروبي، بناءً على نشاطهم لعام **2019** لوضع قضية الاعتقال مرة أخرى على جدول أعمال مؤتمر «بروكسل الرابع» الذي يستضيفه الاتحاد الأوروبي في شهر حزيران/يونيو.

عملت مجموعات الضحايا أيضاً على دعم عمليات المساءلة بشكل مباشر. حيث تشاورت الحكومة الهولندية مع مجموعات الضحايا أثناء تطوير دعواهم القضائية ضد الحكومة السورية لاستخدامها التعذيب. وعلاوة على ذلك، أوضحت الحكومة الهولندية أن التقدّم سيعتمد على التعاون الوثيق مع تلك المجموعات التي ستكون قادرة على تسهيل الوصول إلى الشهود وجمع الأدلة المهمة. وشاركت المجموعات التي يقودها الناجون أيضاً في محاكمة أنور ر. وإياد ا. في كوبلنتس، بألمانيا. حيث ساعدت العديد من مجموعات الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان في إيجاد حلقة الوصل ما بين المدعين العامين الألمان والشهود، فضلاً عن دعمهم لاتخاذ الخطوة الشجاعة للغاية لمواجهة المتهمين في المحكمة.

وإن استعداد المجتمع الدولي لمواصلة دعم العدالة الانتقالية يتطلب وعي القادة السياسيين بهذه القضية. حيث واصلت مجموعات العائلات والضحايا لفت انتباه وسائل الإعلام العالمية إلى هذه القضية، موضّحين كيف أن الحاجة إلى العدالة أمر بالغ الأهمية من أجل حل طويل الأمد للنزاع في سوريا. وظهر نشطاء في قصص في منشورات رئيسية تصدر في العديد من البلدان، بما في ذلك بي بي سي، ونيويورك تايمز، وصحيفة بيلد، والجزيرة، وفرانس ٢٤، ودي دبليو، وذا ناشيونال، وكوريري ديلا سيرا، والتايمز. وفي آذار/مارس، فازت **أمينة خولاني** من **«عائلات من أجل الحرية»** بجائزة «المرأة الشجاعة الدولية» من وزارة الخارجية الأمريكية، مما منحها فرصة للقاء العديد من الشخصيات السياسية البارزة.

«باعتبارنا عائلات المعتقلين، ينتابنا إحباط عميق إزاء التقاعس الجماعي، وتخلّي مجلس الأمن عن مسؤوليته، بشأن معالجة هذا الأمر، الذي يعد جريمة ضد الإنسانية... نسمع أعذاراً حول ضرورة إعطاء الأولوية لقضايا إنسانية أو سياسية في سوريا، وبأن الوقت غير مناسب للتركيز على المعتقلين. ولكن جميع هذه القضايا مرتبطة مع بعضها البعض وهذا المجلس قادر وواجب عليه أن يستجيب لها كلها في آن معاً».

وفاء مصطفى من عائلات من أجل الحرية، إحاطة مجلس الأمن الدولي
23 تموز/يوليو 2020

© عائلات من أجل الحرية/غيفارا نامر

واضطرت المجموعات أن تكيّف حملاتها العامة بسبب قيود كوفيد في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من ذلك، فقد لفتت العديد من الأنشطة انتباه الجمهور. في ألمانيا، نظّم أعضاء من **عائلات من أجل الحرية** و**رابطة عائلات قيصر** وقفة تضامنية بأعداد صغيرة أمام محكمة كوبلنتس، ورافق ذلك عرض لمئات الصور للمفقودين. ونشرت وسائل الإعلام من جميع أنحاء العالم الصور المؤثرة التي عرضها المشاركون في الوقفة التضامنية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، طلبت حملة **"شمعة لنتذكر"** التي أطلقتها مبادرة "تعافي" من الناس في جميع أنحاء العالم إضاءة شمعة للمفقودين مما أدى إلى مشاركة العديد من الرسائل والصور ومقاطع الفيديو المؤثرة عبر الإنترنت. وتحدث أفراد عائلات المخطوفين من قبل داعش على الموقع الإلكتروني لحملة جديدة، **"البحث عن الحقيقة ما بعد تنظيم داعش"**، حيث وقّع آلاف الأشخاص على عريضة لدعم مطالبهم. (ويحظى هذا الموقع بدعم من المركز السوري للعدالة والمساءلة وحملة من أجل سوريا). وكان الخطر الذي تشكّله جائحة كوفيد على المعتقلين هو محور حملة أخرى قامت بها **عائلات من أجل الحرية**، حيث طالبت المبعوث الخاص للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى باتخاذ إجراءات.

وبينما ساهمت مجموعات الناشطين بالإدلاء بشهادات وساعدت في تنظيم حملة من أجل اتخاذ إجراء، فقد ساهمت أيضاً بشكل متزايد في توجيه النقاش السياسي من خلال إنتاج أوراق بحثية وسياساتية أصلية. وفي تموز/يوليو، نشرت **رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا** "سجن صيدنايا أثناء الثورة السورية: شهادات" بناءً على مقابلات مع العديد من السجناء السابقين. ونشرت **منظمة أورنامو للعدالة وحقوق الإنسان** "ثغرات توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في سوريا وسبل معالجتها".

وكانت هناك أيضاً جهود مهمة لاستخدام الفنون والأفلام لرواية قصص المفقودين. حيث قام فيلم **عيوني**، الذي صدر في تموز/يوليو 2020، بتتبّع نورا غازي وماشي دالوليو وكفاحهما من أجل العدالة لزوج نورا، باسل خرطبيل، وشقيق ماشي، الأب باولو دالوليو، اللذين ما زالا من أبرز الناشطين المفقودين في سوريا . وفي تموز/يوليو، ابتكر الفنان المفاهيمي السوري **خالد بركة** «صامت» (Mute)، وهو عمل فني ظهرت فيه تماثيل لعرض الأزياء (المانيكان) تقف خارج محكمة كوبلنتس، وهي تمثّل النشطاء السوريين غير القادرين على التواجد شخصياً. وتعاونت رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا لإطلاق مسرحية بعنوان "واي (لماذا) صيدنايا" تم عرضها في إيطاليا.

واجتمعت خمس مجموعات ورابطات بارزة لعائلات الضحايا – **عائلات من أجل الحرية، وتعافي، ومسار ، ورابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا، ورابطة عائلات قيصر** – لإنشاء «ميثاق الحقيقة والعدالة،» الجديد الذي يحدد «رؤية مشتركة حول مسألة الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي في سوريا». ويعرض وجهات النظر الموحدة لهذه المجموعات حول العدالة والمساءلة ومستقبل سوريا في القول بأن «الضحايا وعائلاتهم يجب أن يكونوا في صميم عملية حقيقية للعدالة والحقيقة والمساءلة». كما يقدّم هذا الميثاق الأساس القانوني لمطالبهم.

تخليد الذكرى

في حين أن عملية تخليد الذكرى غالباً ما تُفهم على أنها شيء يحدث بعد النزاع، إلا أن السوريين في الواقع كانوا يعالجون ويحافظون على تجربة الحرب من خلال الفن ورواية القصص منذ الأيام الأولى للاضطرابات. ولقد أنشأ موقع "الذاكرة الإبداعية للثورة السورية"[144] أرشيفاً رقمياً ضخماً لأعمال الفنانين السوريين بدءاً من الجرافيتي على جدران إدلب إلى تسجيلات الأغاني الثورية. وأطلق الموقع هذا العام المرحلة التالية من الجدول الزمني التفاعلي للنزاع، مع الاحتفاظ بذكريات الحرب بصيغة يسهل الوصول إليها.

ويُعد "موسم الحصاد السوري" لسارة خياط، الذي تم إعداده في تشرين الأول/أكتوبر 2020، واحداً من عدة أعمال احتفظ بها موقع الذاكرة الإبداعية هذا العام وهو مستوحى من الحرائق

"شجرة الزيتون لا تبكي ولا تضحك.
هي سيدة السفوح المحتشمة. يظلها
تغطي ساقها، ولا تخلع أوراقها أمام عاصفة"

~ محمود درويش[145]

ومع استمرار السوريين في الخروج من البلد والاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأوروبا وخارجها، أصبحت القصص السورية تظهر بشكل متزايد في المعارض الفنية والمسارح في جميع أنحاء العالم. وإن أحد الأمثلة على الأعمال الفنية السورية التي تم إنتاجها في الشتات هو رواية خليل الرز "الحي الروسي"، التي تروي كيف يتكيف حي خيالي في دمشق مع الأيام الأولى للنزاع من خلال سرد القصص. وتم إدراج هذه الرواية في القائمة القصيرة للجائزة العالمية للرواية العربية لعام 2020.[146] وكان خليل قد غادر سوريا في عام 2015 ويقيم الآن في بروكسل.[147]

التوصيات

التوصيات

بعد عشر سنوات من بدء النزاع، يستمر عدد الأشخاص الذين قُتلوا أو نزحوا أو اختفوا في الارتفاع. وسيطر كوفيد-19 على عام 2020، مما أدّى إلى تعقيد المساعدة الإنسانية، لكن الجائحة تجعل أيضاً وقف الأعمال العدائية أكثر إلحاحاً. ويواصل المركز السوري للعدالة والمساءلة المراقبة والتوثيق والمناصرة لاتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء الأزمة الإنسانية المستمرة.[148]

وعلى الرغم من تعقيدات كوفيد-19، لا يمكن لمبادرات العدالة أن تتوقف. ولم تتوقف عمليات القصف والاعتقالات التعسفية أثناء الجائحة، واستمرت في تعريض حياة المدنيين والنشطاء للخطر. وفي الذكرى العاشرة للنزاع، يتحتم على المجتمع الدولي اتخاذ الخطوات اللازمة لمحاسبة أسوأ الجناة في النزاع السوري. وتضمن العدالة والمساءلة عدم تطبيع الإفلات من العقاب وأننا قد نزرع بذور سلام نهائي طويل الأمد.

من أجل المضيّ قُدماً نحو العدالة والمساءلة في سوريا، يحثّ المركز السوري للعدالة والمساءلة على اتخاذ الإجراءات التالية:

القانون الإنساني الدولي

- يجب على جميع أطراف النزاع، سواء الجهات الفاعلة من الدول أو من غير الدول، اتباع قواعد السلوك التي تلتزم بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ويجب عدم استهداف المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك المستشفيات ومصادر المياه. ويجب على الدول أن تضمن بأن الشركاء المسلحين الخاضعين لسيطرتها الفعلية ملتزمون بالمقتضيات القانونية.
- يجب على دول التحالف دعم إعادة الإعمار في المناطق التي دمرتها غارات التحالف الجوية والقتال. وتُعتبر الأموال المخصصة لإزالة الألغام واستعادة الخدمات الإنسانية الأساسية ضرورية لدعم جهود إعادة الإعمار. كما يجب على دول التحالف الاعتراف بفقدان أرواح المدنيين في قصف التحالف ودفع مبالغ على سبيل المواساة في الحالات المناسبة.
- يجب على جميع أطراف النزاع، سواء من الدول أو من غير الدول، اتباع قواعد السلوك التي تلتزم بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ويجب عدم استهداف المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك المستشفيات ومصادر المياه. ويجب على الدول أن تضمن التزام الشركاء المسلحين الخاضعين لسيطرتها الفعلية بالمقتضيات القانونية.
- يجب أن تسمح الحكومة السورية للجهات الفاعلة الإنسانية بالعمل بحرية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة لمواجهة عبء كوفيد-19، على الرعاية الصحية، مع زيادة الاختبارات وضمان الإبلاغ الدقيق عن حالات الإصابة بكوفيد-19. ويجب السماح للمنظمات الإنسانية بتحديد المستفيدين بشكل مستقل لضمان تلقي المحتاجين للمساعدة. ويجب توزيع لقاحات كوفيد-19 على نطاق واسع وبشكل غير متحيّز في جميع أنحاء البلد.
- إعادة فتح المعابر الحدودية في باب السلام واليعربية والرمثا لضمان أن تتمكن المنظمات الإنسانية من احترام المبادئ الإنسانية المتعلقة بتقديم مساعدات إنسانية محايدة وغير متحيزة ومستقلة لمن هم في أمسّ الحاجة إليها. ويجب على الأمم المتحدة إعادة إجازة قرار الأمم المتحدة الخاص بنقل المساعدات عبر الحدود وذلك لخلق المزيد من قنوات وصول المساعدات الإنسانية.

العقوبات

- يجب على الدول أن تُفصّل عقوبات ضيقة النطاق تستهدف الكيانات والنخب التي تتفادى عادة تأثير العقوبات الاقتصادية. ويجب على الدول توضيح معايير الاستثناءات الإنسانية لضمان وصول المساعدات بشكل صحيح إلى المستفيدين المستهدفين. وإن هذه العقوبات هي ببساطة أدوات دبلوماسية يتم استخدامها طيلة الرحلة الطويلة نحو العدالة والمساءلة، ولا ينبغي للمدنيين أن يتحملوا آثارها الضارة.

الإعادة القسرية

- يجب على الدول وقف عمليات الإعادة القسرية سواء من خلال الترحيل أو بالوسائل غير المباشرة، والالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية. ويجب على الدول الأوروبية تبنّي إجراءات لجوء شاملة، وتعزيز جهود الاندماج، والإقرار بأن سوريا ليست آمنة بعد لعودة اللاجئين.

الأشخاص المفقودون

- يجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم للتحقيقات بشأن الأشخاص المفقودين في شمال شرق سوريا، بما في ذلك الدعم المالي المستمر لفريق الاستجابة الأولي الذي يقود عملية استخراج الجثث.

- إعطاء الأولوية للإفراج عن جميع المعتقلين تعسفياً ودعم المبادرات للكشف عن مصير أولئك الذين ما زالوا مفقودين. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة الحاجة إلى مراقبين دوليين للوصول إلى مرافق الاعتقال الحكومية وتلك التابعة لجهات فاعلة من غير الدول.
- يجب على الجهات الفاعلة في مجال العدالة تعزيز التعاون وتبادل البيانات بين آليات العدالة، لاسيما تلك التي تقاضي مقاتلي داعش والمحققين في شؤون الأشخاص المفقودين، لضمان أن التوثيق الذي يتم جمعه في كلا السياقين يمكن أن يدعم كل من المساءلة الجنائية وعمليات تحديد الهوية.
- يجب على المجتمع الدولي دعم عائلات المفقودين من خلال البرامج النفسية والاجتماعية.
- يجب على الحكومة السورية سنّ قانون الأشخاص المفقودين الذي يسمح للعائلات بالتعامل مع النزاعات القانونية أثناء غياب أحد أفراد العائلة دون الحاجة إلى طلب شهادة وفاة قبل الأوان.

مبادرات العدالة

- على المجتمع الدولي دعم المبادرة الهولندية في محكمة العدل الدولية لتحميل الحكومة السورية المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيماوية. وينبغي للدول أن تقدّم بيانات دعم و/أو اقتراحات للتدخل.
- ينبغي على الدول المانحة أن تمول جهود العدالة وإعادة الإدماج في الشمال الشرقي التي تسعى إلى مقاضاة مقاتلي داعش السابقين وإغلاق مخيمي الهول والروج. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يُبرز أهمية برامج إعادة الإدماج الشاملة والمحلية والمجتمعية.
- يجب ترجمة النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق الدولية والتحقيقات المستقلة إلى عمليات قابلة للتنفيذ من أجل المساءلة. ويجب دعم السوريين الذين يعيشون في مناطق خاضعة للسيطرة التركية في تقديم الشكاوى في المحافل المتاحة مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECtHR).
- على الدول مقاضاة أو تسليم الأفراد المسؤولين عن تجنيد المرتزقة السوريين بما يتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة تجنيد المرتزقة. ويجب على الحكومات المانحة إعطاء الأولوية للمبادرات الاقتصادية لثني الأفراد عن الارتزاق.
- يجب على الوحدات الخاصة بجرائم الحرب السعي لمحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان رفيعي المستوى، فضلاً عن مواصلة التحقيقات مع الموجودين في دولهم.
- يجب على الحكومات الأجنبية إعادة مواطنيها الذين سافروا إلى سوريا للمشاركة في النزاع إلى أوطانهم. ويجب النظر في وضع النساء والأطفال المعتقلين حالياً في السجون التي يسيطر عليها الجيش الوطني السوري وتركيا وإعادتهم إلى أوطانهم على وجه السرعة.

الملاحق

الملحق 1: المحاكمات بموجب الولاية القضائية العالمية

تم تجميع المعلومات التالية بناءً على المصادر المتاحة للجمهور وليس المقصود منها أن تكون قائمة شاملة بالقضايا المتعلقة بسوريا والمرفوعة بموجب الولاية القضائية العالمية. وعلى الرغم من أن المعلومات الواردة في الملحق الأول صحيحة وفقاً لمعرفة المركز السوري للعدالة والمساءلة، فقد تكون المعلومات عرضة للتغيير دون إشعار. ويذكّر المركز السوري قرّاءه بأن لجميع المتهمين الحق في قرينة.

الدولة المحاكمة	الجناة	الجنسية	الإنتماء	الحالة	الجرائم املزعومة أو الإدانات	العقوبة
ألمانيا	عبد الجواد .أ .ك	سوري	جبهة النصرة	إدانة	جرائم الحرب والإرهاب	السجن مدى الحياة
ألمانيا	حافظ .أ	سوري	الحكومة السورية	قيد التحقيق	جرائم ضد الإنسانية	
ألمانيا	أميمة .م	ألمانية من أصول تونسية	تنظيم داعش	إدانة	العضوية في منظمة إرهابية، والاتجار بالبشر، والجرائم ضد الإنسانية	السجن لثلاث سنوات ونصف
ألمانيا	طه صباح - نوري الجميلي	عراقي	تنظيم داعش	قيد المحاكمة	جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب والاتجار بالبشر	
ألمانيا	جنيفر وينش	ألمانية	تنظيم داعش	قيد المحاكمة	جرائم حرب والعضوية في منظمة إرهابية	
ألمانيا	جهاد الكتروني (39 سنة)	ألمانية من أصول تونسية	أحرار الشام	إدانة	دعم منظمة إرهابية	السجن خمس سنوات
ألمانيا	تسعة مسؤولين رفيعي المستوى في المخابرات الجوية السورية ومكتب الأمن الوطني	سوريون	الحكومة السورية	قيد التحقيق	العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي كجرائم ضد الإنسانية	
ألمانيا	تسعة مسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة السورية والمخابرات الجوية، بينهم جميل حسن	سورية	الحكومة السورية	شكوى جنائية	العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي كجرائم ضد الإنسانية	
ألمانيا	لورين .أ	ألمانية من أصول سورية	تنظيم داعش	قيد المحاكمة	العضوية في منظمة إرهابية وانتهاك قانون مراقبة أسلحة الحرب الألماني	
ألمانيا	مسؤولون سوريون	سوريون	الحكومة السورية	قيد التحقيق	الهجوم بالأسلحة الكيميائية	
ألمانيا	خضر .أ.ك و سامي أ..س	سوري	هيئة تحرير الشام	قيد المحاكمة	العضوية في منظمة إرهابية وارتكاب جريمة القتل خارج نطاق القانون والقضاء	
ألمانيا	خالد.أ	سوري	أحرار الطبقة/أحرار الشام	قيد المحاكمة	العضوية في منظمة إرهابية وجرائم حرب وانتهاكات قانون الأسلحة	
ألمانيا	جهادية (21 سنة)	سورية	أحرار الشام	قيد المحاكمة	عضوية في منظمة إرهابية	
ألمانيا	جهادي (28 سنة)	سوري	جهادي في جيش المجاهدين والأنصار	قيد المحاكمة	عضوية في منظمة إرهابية	
ألمانيا	جهادية (29 سنة)	ألمانية	تنظيم داعش	قيد المحاكمة	العضوية في تنظيم داعش الإرهابي في سوريا بين عامي 2014 و 2019	
ألمانيا	سوري (24 سنة)	سوري	تنظيم داعش	قيد المحاكمة	تمويل الإرهاب	
ألمانيا	ليونورا ميسينج	ألمانية	تنظيم داعش	قيد المحاكمة	العضوية منظمة إرهابية والمشاركة في جرائم حرب	

الدولة المحاكمة	الجناة	الجنسية	الإنتماء	الحالة	الجرائم املزعومة أو الإدانات	العقوبة
ألمانيا	د.علاء.م	سوري	الحكومة السورية	قيد المحاكمة	التعذيب والقتل	
ألمانيا	فارس.أ.ب	سوري	تنظيم داعش	إدانة	محاولة ارتكاب جريمة حرب ضد أشخاص بالقتل وجريمة حرب ضد أشخاص عن طريق التعذيب، والعضوية في تنظيم داعش	السجن ل 12 عاما
الولايات المتحدة الأمريكية	جهاد علي (19 سنة) وعمران (غلي 53 سنة)	مزدوج الجنسية تريدنداد وتوباكو وأمريكي	تنظيم داعش	قيد المحاكمة	العضوية في تنظيم داعش	
النمسا	قائد بحزب الله (41 سنة)		حزب الله	قيد المحاكمة	تمويل حزب الله	
ايرلندا	ليزا سميث	ايرلندية	تنظيم داعش	قيد المحاكمة	تمويل الإرهاب	
بلجيكا	ثلاث شركات فلمنكية وهي شومي للتجارة وانيكس للأمور الجمركية ودانمار للامور اللوجستية ومديران في هذه الشكرات هما رولف ريبين وهيرمان فان لاندجيم	بلجيكية	شركات بلجيكية	إدانة	انتهاك متطلبات ترخيص التصدير في الاتحاد الأوروبي	غرامة قدرها 75000 يورو و 500000 يورو للشركات، 4 أشهر سجن (رولف ريبن)، سنة سجن (لاندجيم)
بلجيكا	سهام	بلجيكية	جبهة النصرة (هيئة تحرير الشام)	إدانة	عضوية في منظمة إرهابية	حكم عليها غيابيا بالسجن 5 سنوات وغرامة 8000 يورو، وإسقاط الجنسية البلجيكية.
بلجيكا	سيدا	بلجيكي	مجلس شورى المجاهدين ثم انضم الى تنظيم داعش	إدانة	عضوية في منظمة إرهابية	حكم عليه غيابيا بالسجن 5 سنوات وإسقاط الجنسية البلجيكية
بلغاريا	محمد عبد القادر	بلغاري سوري	فرقة السلطان مراد	قيد المحاكمة	تهمة الإرهاب	
سويسرا	جهادي (34 سنة)	إيطالي وسويسري	تنظيم داعش	إدانة	تهمتا دعم منظمة إجرامية وخرق حظر عرض أعمال عنف	السجن ل 50 شهرا
فرنسا	عبد الحميد. أ	سوري	الحكومة السورية	قيد التحقيق		
فرنسا	تايلر فيلوس (30 سنة) جهادي	فرنسية	تنظيم داعش	إدانة	جرائم حرب وعضوية في منظمة إرهابية	السجن 30 عاما
فرنسا	جهادي (49 سنة)	فرنسي	تنظيم داعش	قيد المحاكمة	التعامل مع الإرهابيين المجرمين	
فرنسا	30 شخصا (حوكم 8 منهم)	فرنسي	تنظيم داعش	قيد المحاكمة	تمويل الإرهاب و تكوين عصابة إجرامية إرهابية	
فرنسا	عثمان جريدو (26 سنة) ملقب بأبي سلمان الفرنسي	فرنسي	تنظيم داعش	قيد المحاكمة	جريمة قتل على صلة بمنظمة إرهابية و المشاركة في عصابة أشرار إرهابية إجرامية	

الملحق :٢ المصادر

1 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “Syrian Arab Republic: COVID-19 Humanitarian Update No. 22 ” *ReliefWeb*, December 23, 2020, https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-covid-19-humanitarian-update-no-22-23-december-2020.

2 Sarah Dadouch, “In Syria’s Daraa City, Assad’s Control Challenged as Violence Spikes,” *Washington Post*, November 24, 2020, https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/assad-syria-daraa-violence/2020/11/23/28078628-243e-11eb-9c4a-0dc6242c4814_story.html.

3 Syria Justice & Accountability Centre, “Turkey Continues to Deport Syrians to Idlib, Violating International Law,” *Syria Justice & Accountability Centre*, October 8, 2020, https://syriaaccountability.org/updates/2020/10/08/turkey-continues-to-deport-syrians-to-idlib-violating-international-law/.

4 Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, “No Clean Hands – behind the Frontlines and the Headlines, Armed Actors Continue to Subject Civilians to Horrific and Increasingly Targeted Abuse,” *United Nations*, August 14, 2020, https://undocs.org/en/A/HRC/45/31.

5 Reuters, “Turkey Rejects U.N Human Rights Violation Claims in Syria,” *Reuters*, September 18, 2020, https://www.reuters.com/article/syria-security-turkey-report-int-idUSKBN2692YX.

6 Idrees Ali, “All U.S. Troops Withdrawing from Syria Expected to Go to Western Iraq: Pentagon Chief,” *Reuters*, October 20, 2019, https://in.reuters.com/article/us-syria-security-usa-idUSKBN1WZ01S.

7 CYPRUS v. TURKEY, No. Application no. 25781/94 (ECtHR May 10, 2001).

8 Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, “No Clean Hands – behind the Frontlines and the Headlines, Armed Actors Continue to Subject Civilians to Horrific and Increasingly Targeted Abuse.”

9 UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “Turkey-Syria: Border Crossing Status,” *ReliefWeb*, December 3, 2020, https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/turkey_syria_border_crossing_status_update_20201203_en.pdf.

10 Amnesty International, “‘Nowhere Is Safe for Us’: Unlawful Attacks and Mass Displacement in North-West Syria,” *Amnesty International*, May 11, 2020, 32, https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2420892020ENGLISH.PDF.

11 Turkey furthermore actively stopped water supplies to Kurdish-administered areas in Northern Syria: Matthias von Hein, “Weaponizing Water in Northern Syria?,” *Deutsche Welle*, March 25, 2020, https://www.dw.com/en/weaponizing-water-in-northern-syria/a-52918146.

12 “‘Incredibly Hard’ Winter Beckons for Syrians, More Assistance Urgently Needed,” *UN News*, November 25, 2020, https://news.un.org/en/story/2020/11/1078552; UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “Assistant Secretary-General for Humanitarian Affairs and Deputy Emergency Relief Coordinator, Ad Interim, Ramesh Rajasingham, Briefing to the Security Council on the Humanitarian Situation in Syria, 25 November 2020,”ReliefWeb, November 25, 2020, https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/assistant-secretary-general-humanitarian-affairs-and-deputy-emergency-11.

13 Roger Lu Phillips, “Turkey Opened the Door to the European Court of Human Rights for Syrian Victims,” *Just Security*, May 20, 2020, https://www.justsecurity.org/70268/turkey-opened-the-door-to-the-european-court-of-human-rights-for-syrian-victims/.

14 United Nations Human Rights Council, “Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic,” September 3, 2020, https://undocs.org/en/A/HRC/44/61.

15 “Idlib, Syria: Two Schools a Day Damaged or Abandoned During Escalation in Fighting,” *Save the Children*, March 15, 2020, https://www.savethechildren.org/us/about-us/media-and-news/2020-press-releases/idlib-syria-escalation-in-fighting.

16 Amnesty International, “‘Nowhere Is Safe for Us’: Unlawful Attacks and Mass Displacement in North-West Syria.”

17 United Nations, “Summary by the Secretary-General of the Report of the United Nations Headquarters Board of Inquiry into Certain Incidents in Northwest Syria,” *ReliefWeb*, April 6, 2020, https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/summary-secretary-general-report-united-nations-headquarters-board-0.

18 United Nations, " Summary by the Secretary-General of the Report of the United Nations Headquarters Board of Inquiry into Certain Incidents in Northwest Syria.”

19 “UN Inquiry Stops Short of Directly Blaming Russia over Idlib Attacks,” *The Guardian*, April 7, 2020, http://www.theguardian.com/world/2020/apr/07/un-inquiry-stops-short-of-directly-blaming-russia-over-idlib-attacks-syria.

20 Roger Lu Phillips, “UN Fails to Acknowledge Own Failures in Hospital Attacks Inquiry,” *Syria Justice and Accountability Centre*, April 16, 2020, https://syriaaccountability.org/updates/2020/04/16/un-fails-to-acknowledge-own-failures-in-hospital-attacks-inquiry/.

21 Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, “No Clean Hands – behind the Frontlines and the Headlines, Armed Actors Continue to Subject Civilians to Horrific and Increasingly Targeted Abuse.”

22 Amnesty International, “Syria: ‘Nowhere Is Safe for Us’: Unlawful Attacks and Mass Displacement in North-West Syria,;” Belkis Wille and Richard Weir, “‘Targeting Life in Idlib:’ Syrian and Russian Strikes on Civilian Infrastructure,” *Human Rights Watch*, October 15, 2020, https://www.hrw.org/report/2020/10/15/targeting-life-idlib/syrian-and-russian-strikes-civilian-infrastructure.

23 Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic “No Clean Hands – behind the Frontlines and the Headlines, Armed Actors Continue to Subject Civilians to Horrific and Increasingly Targeted Abuse,”; Wille and Weir, “Targeting Life in Idlib:’ Syrian and Russian Strikes on Civilian Infrastructure,”; *Amnesty International*, “Nowhere Is Safe for Us’: Unlawful Attacks and Mass Displacement in North-West Syria.”

24 Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, “No Clean Hands – behind the Frontlines and the Headlines, Armed Actors Continue to Subject Civilians to Horrific and Increasingly Targeted Abuse.”

25 Ravina Shamdasani, “Press Briefing Note on Syria – Idlib Violations and Abuses,” *United Nations Human Rights Council,* November 20, 2020, https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26524&LangID=E.

26 United Nations Human Rights Council, “Report of

the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic."

27 UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Under-Secretary-General for Humanitarian Affairs and Emergency Relief Coordinator, Mark Lowcock - Briefing to the Security Council on the Humanitarian Situation in Syria," *ReliefWeb*, December 16, 2020, https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/under-secretary-general-humanitarian-affairs-and-emergency-relief-110.

28 "Syria: Dire Conditions for ISIS Suspects' Families," *Human Rights Watch*, July 23, 2019, https://www.hrw.org/news/2019/07/23/syria-dire-conditions-isis-suspects-families#.

29 Marie Forestier, Yasmine Ahmed, and Adriana Edmeades Jones, "Europe's Guantanamo: The Indefinite Detention of European Women and Children in North East Syria," *Rights and Security International*, November 24, 2020, https://www.rightsandsecurity.org/action/research/entry/europes-guantanamo-unlawful-detention-in-syria.

30 Sirwan Kajjo and Ezel Sahinkaya, "Recent Turkish Infiltration Raises Security Concerns at Syrian Camp," *Voice of America*, August 3, 2020, https://www.voanews.com/extremism-watch/recent-turkish-infiltration-raises-security-concerns-syrian-camp.

31 Gretta Schumacher, "The Shamima Begum Decision: What Could It Mean for Other ISIS Women and Children Unable to Repatriate?," *Just Security*, August 3, 2020, https://www.justsecurity.org/71764/the-shamima-begum-decision-what-could-it-mean-for-other-isis-women-and-children-unable-to-repatriate/.

32 Jeff Seldin, "More Syrians Sent Home from Al-Hol Displaced Persons Camp," *Voice of America*, November 16, 2020, https://www.voanews.com/middle-east/more-syrians-sent-home-al-hol-displaced-persons-camp.

33 Mona Yacoubian, Chris Bosley, and Leanne Erdberg Steadman, "Can Syrians Who Left ISIS Be Reintegrated into Their Communities?," *United States Institute of Peace*, October 21, 2020, https://www.usip.org/publications/2020/10/can-syrians-who-left-isis-be-reintegrated-their-communities.

34 Anne Speckhard and Molly Ellenberg, "Will Upcoming Trials of ISIS Women in Northeast Syria Speed Up Repatriations of Some?," *International Center for the Study of Violent Extremism*, October 26, 2020, https://www.icsve.org/will-upcoming-trials-of-isis-women-in-northeast-syria-speed-up-repatriations-of-some/.

35 International Ccommittee of the Red Cross, "North East Syria: Millions Dealing with Sporadic Water Shortages, Crippled Health Services - Syrian Arab Republic," *ReliefWeb*, May 20, 2020, https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/north-east-syria-millions-dealing-sporadic-water-shortages-crippled.

36 Human Rights Watch, "Turkey/Syria: Weaponizing Water in Global Pandemic?," *Human Rights Watch*, March 31, 2020, https://www.hrw.org/news/2020/03/31/turkey/syria-weaponizing-water-global-pandemic.

37 "A Historic Apology: The YPG Acknowledges Wrongdoing in Amouda," *Syria Justice & Accountability Centre*, July 9, 2020, https://syriaaccountability.org/updates/2020/07/09/a-historic-apology-the-ypg-acknowledges-wrongdoing-in-amouda/.

38 Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, "No Clean Hands – behind the Frontlines and the Headlines, Armed Actors Continue to Subject Civilians to Horrific and Increasingly Targeted Abuse."

39 "UN Commission of Inquiry on Syria: Unprecedented Levels of Displacement and Dire Conditions for Civilians in the Syrian Arab Republic," UN Human Rights Council, March 2, 2020, https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=25638&LangID=E.

40 "UN Commission of Inquiry on Syria:Unprecedented Levels of Displacement and Dire Conditions for Civilians in the Syrian Arab Republic."

41 "UN Commission of Inquiry on Syria:Unprecedented Levels of Displacement and Dire Conditions for Civilians in the Syrian Arab Republic."

42 "U.N. Seeks Total Ceasefire in Syria, Prisoner Releases, to Combat Coronavirus," *Reuters*, March 24, 2020, https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-syria/u-n-seeks-total-ceasefire-in-syria-prisoner-releases-to-combat-coronavirus-idUSKBN21B22B.

43 Elizabeth Tsurkov, "The Syrian Mercenaries Fighting Foreign Wars for Russia and Turkey," *The New York Review of Books*, October 16, 2020, https://www-nybooks-com.proxy.library.uu.nl/daily/2020/10/16/the-syrian-mercenaries-fighting-foreign-wars-for-russia-and-turkey/.

44 In addition to Libya and Azerbaijan, there were unconfirmed reports in December 2020 that Turkey was preparing to direct SNA mercenaries to Kashmir. See "Pakistan Denies Allegations of Turkey Sending Syria Militants to Kashmir," *Middle East Monitor*, December 7, 2020, https://www.middleeastmonitor.com/20201207-pakistan-denies-allegations-of-turkey-sending-syria-militants-to-kashmir/. On estimated death totals, see "Turkey's Involvement in Libya | Mercenaries Return to Syria Suspended, despite Libyan-Libyan Agreement," *The Syrian Observatory For Human Rights*, December 5, 2020, https://www.syriahr.com/en/194797/.

45 Syrians for Truth and Justice, "Turkey's Recruitment of Syrian Mercenaries to Fight in Libya: Process and Legal Consequences," *Syrians for Truth and Justice*, May 11, 2020, https://stj-sy.org/en/turkeys-recruitment-of-syrian-mercenaries-to-fight-in-libya-process-and-legal-consequences/. Syrians for Truth and Justice, "Government Policies Contributing to Growing Incidence of Using Syrians as Mercenary Fighters," *Syrians for Truth and Justice*, November 2, 2020, https://stj-sy.org/en/government-policies-contributing-to-growing-incidence-of-using-syrians-as-mercenary-fighters/. On the number of Syrian mercenaries killed in combat, see "Turkey's Involvement in Libya | Mercenaries Return to Syria Suspended, despite Libyan-Libyan Agreement," *The Syrian Observatory for Human Rights*, December 5, 2020, https://www.syriahr.com/en/194797/.

46 "Libya: Violations Related to Mercenary Activities Must Be Investigated – UN Experts," UN Human Rights Council, June 17, 2020, https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25970. "Libya Analysis 1: Terrorism and the Conflict," *The Syrian Observatory For Human Rights*, September 8, 2020, .https://www.syriahr.com/en/183440/.

47 Ammar Hamou, "Civilians the Only Innocent Party in 'Operation Peace Spring,'" *Syria Direct*, October 17, 2019.

48 "International Convention Against the Recruitment, Use, Financing and Training of Mercenaries" (entered into force October 20, 2001), https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=XVIII-6&chapter=18&lang=en.

49 "Libya: Apparent War Crimes in Tripoli," *Human Rights Watch*, June 16, 2020, https://www.hrw.org/news/2020/06/16/libya-apparent-war-crimes-tripoli.

50 "Public Health as a Weapon: Syria & COVID-19," *Syria Justice and Accountability Centre*, March 18, 2020, https://syriaaccountability.org/updates/2020/03/18/public-health-as-a-weapon-syria-and-the-covid-19-crisis/.

51 Oliver Watson, Mervat Alhaffar, and Zaki Mehchy et. al., "Report 31 - Estimating under-Ascertainment of COVID-19 Mortality: An Analysis of Novel Data Sources to Provide Insight into COVID-19 Dynamics in Damascus," *Imperial College London: MRC Centre for Global Infectious Disease Analysis*, September 15, 2020, 31, https://www.imperial.ac.uk/mrc-

global-infectious-disease-analysis/covid-19/report-31-syria/.
52 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Syrian Arab Republic: COVID-19 Humanitarian Update No. 22."
53 "Physicians for Human Rights' Findings of Attacks on Health Care in Syria," *Physicians for Human Rights*, February 2020, http://syriamap.phr.org/#/en/findings.
54 Evan Hill and Christiaan Triebert, "12 Hours. 4 Syrian Hospitals Bombed. One Culprit: Russia.," *The New York Times*, October 13, 2019, https://www.nytimes.com/2019/10/13/world/middleeast/russia-bombing-syrian-hospitals.html.
55 United Nations, "Summary by the Secretary-General of the Report of the United Nations Headquarters Board of Inquiry into Certain Incidents in Northwest Syria." -
56 "Physicians for Human Rights' Findings of Attacks on Health Care in Syria."
57 "'My Only Crime Was That I Was a Doctor' How the Syrian Government Targets Health Workers for Arrest, Detention, and Torture," *Physicians for Human Rights*, December 4, 2019, https://phr.org/our-work/resources/my-only-crime-was-that-i-was-a-doctor/.
58 Sara Kayyali, "Rigging the System | Government Policies Co-Opt Aid and Reconstruction Funding in Syria," *Human Rights Watch*, June 28, 2019, https://www.hrw.org/report/2019/06/28/rigging-system/government-policies-co-opt-aid-and-reconstruction-funding-syria; "Documents Obtained by SJAC Show Role of Syrian Intelligence in Directing Humanitarian Aid," *Syria Justice and Accountability Centre*, August 1, 2019, http://syriaaccountability.org/updates/2019/08/01/documents-obtained-by-sjac-show-role-of-syrian-intelligence-in-directing-humanitarian-aid/.
59 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs "Syrian Arab Republic: COVID-19 Humanitarian Update No. 22."
60 "Syria in Context Investigation: COVID-19 Spreads out of Control in Damascus Pandemic Reaches Crisis Level in Syrian Capital," *Syria in Context*, August 6, 2020, https://tande.substack.com/p/syria-in-context-investigation-covid.
61 "Holiday Briefing 50/2020," *Syria in Context*, December 23, 2020, https://tande.substack.com/p/syria-in-context-holiday-briefing.
62 Justine McGowan, "Obstruction and Denial: Health System Disparities and COVID-19 in Daraa, Syria," *Physicians for Human Rights*, December 8, 2020, https://phr.org/our-work/resources/obstruction-and-denial-health-system-disparities-and-covid-19-in-daraa-syria/.
63 "Syria: Health Workers Lack Protection in Pandemic: Protective Equipment Shortages, Reporting Lapses Risking Lives," *Human Rights Watch*, September 2, 2020, https://www.hrw.org/news/2020/09/02/syria-health-workers-lack-protection-pandemic.
64 Qussai Jukhadar and Elizabeth Tsurkov, "How the Syrian Regime Undermines the Response to COVID-19," *The Navigator from CGP*, October 13, 2020, https://cgpolicy.org/articles/how-the-syrian-regime-undermines-the-response-to-covid-19/.
65 "The Death of the Former Syrian Prime Minister, Muhammad Mustafa Miro, of His Infection with the Corona Virus," *Russia Today - Arabic*, December 22, 2020, https://arabic.rt.com/middle_east/1185729-%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%A9-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D9%82-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%88-%D9%85%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D8%A7-%D8%A8%D8%A5%D8%B5%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D9%87-%D8%A8%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7/.
66 "Health: We Will Head for the Worse If People Do Not Adhere to Preventive Measures, and People with Corona Do Not Return to Hospitals until after Reaching Last Stage of Disease," *Watanbd*, n.d., https://www.watanbd.com/15949.html?fbclid=IwAR1_goV4F29L4P3ltLcQax-PmkB30PO6bM7exMlTCqHw-hL3nMcPRbLvsk0.
67 "Syria, Russia Discuss Obtaining Covid Vaccine," *Middle East Monitor*, December 22, 2020, https://www.middleeastmonitor.com/20201222-syria-russia-discuss-obtaining-covid-vaccine/.
68 Roger Phillips and Layla Abi-Falah, "Bashar Al-Assad Is Criminally Responsible for Syria's COVID-19 Crisis," *Just Security*, August 5, 2020, https://www.justsecurity.org/71805/bashar-al-assad-is-criminally-responsible-for-syrias-covid-19-crisis/.
69 "Reopen Al Yarubiyah Crossing into Syria: Open Letter to the United Nations Security Council," *ReliefWeb*, June 23, 2020, https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/reopen-al-yarubiyah-crossing-syria-open-letter-united-nations-security.
70 "Turkey Continues to Deport Syrians to Idlib, Violating International Law," *Syria Justice and Accountability Centre*, October 8, 2020, https://syriaaccountability.org/updates/2020/10/08/turkey-continues-to-deport-syrians-to-idlib-violating-international-law/.
71 "Jordan: Stop Forcible Transfer of Syrian Refugees to a No-Man's Land in the Desert," *Amnesty International*, September 15, 2020, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/09/jordan-stop-forcible-transfer-of-syrian-refugees-to-a-no-mans-land-in-the-desert/#:~:text=Jordanian%20authorities%20have%20on%20August,Jordan%2C%20said%20Amnesty%20International%20today.
72 "Decisions in Denmark Risk Protections for Syrian Refugees," *Syria Justice and Accountability Centre*, November 12, 2020, https://syriaaccountability.org/updates/2020/11/12/questionable-decisions-in-denmark-risk-deportations-of-syrians/.
73 Sertan Sanderson, "Growing Calls to Stop Germany's Ban on Deportation to Syria," *Info Migrants*, October 26, 2020, https://www.infomigrants.net/en/post/28119/growing-calls-to-stop-germany-s-ban-on-deportation-to-syria#:~:text=There%20have%20been%20mounting%20calls,ban%20on%20deportations%20to%20Syria.
74 Ben Hubbard, "Syria Seeks Return of Refugees, But They Fear Leader's Wrath," *The New York Times*, November 12, 2020, https://www.nytimes.com/2020/11/12/world/middleeast/12syria-refugees-assad.html.
75 "Convention and Protocol Relating to the Status of Refugees," *United Nations Conference of Plenipotentiaries on the Status of Refugees and Stateless Persons*, July 28, 1951, https://www.unhcr.org/en-us/protection/basic/3b66c2aa10/convention-protocol-relating-status-refugees.html.
76 "No Money for Marota City's Alternative Housing Project," *The Syria Report*, July 15, 2020, https://www.syria-report.com/no-money-marota-city's-alternative-housing-project.
77 Alicia Medina, "Cementing Dispossession: The Bitter Reality of Reconstruction in Syria," *Syria Direct*, October 19, 2020, https://syriadirect.org/news/cementing-dispossession-the-bitter-reality-of-reconstruction-in-syria/. Notably, UNDP-sponsored reconstruction efforts include heritage restoration projects designed to support the tourism sector rather than restore HLP rights. Professor Joseph Daher, personal communication, October 30, 2020.
78 "Aleppo's New Zoning Plan Raises Concerns of Displaced and Former Residents," *The Syria Report*, August 12,

2020, https://www.syria-report.com/aleppo%E2%80%99s-new-zoning-plan-raises-concerns-displaced-and-former-residents-free-access.
79 "Daraa: Leasing Confiscated Real Estate," *The Syria Report*, October 28, 2020, https://www.syria-report.com/daraa-leasing-confiscated-real-estate.
80 "Return Is a Dream: Options for Post-Conflict Property Restitution in Syria," *Syria Justice and Accountability Centre*, September 2018, https://syriaaccountability.org/library/return-is-a-dream-options-for-post-conflict-property-restitution-in-syria/.
81 "Law No. 7 in NE Syria: Protection of Property Rights or a Tool for Appropriation," *Syria Justice and Accountability Centre*, September 3, 2020, http://syriaaccountability.org/updates/2020/09/03/law-no-7-in-ne-syria-protection-of-property-rights-or-a-tool-for-appropriation/.
82 "Real Estate Seizures, Utilization, and Royalties… Who Protects Property Rights in Afrin?," *Enab Baladi*, July 29, 2020, https://english.enabbaladi.net/archives/2020/07/real-estate-seizures-utilization-and-royalties-who-protects-property-rights-in-afrin/.
83 Roger Lu Phillips, "Turkey Opened the Door to the European Court of Human Rights for Syrian Victims," *Just Security*, May 20, 2020, https://www.justsecurity.org/70268/turkey-opened-the-door-to-the-european-court-of-human-rights-for-syrian-victims/.
84 UN Security Council, "Russia, China Block Security Council Referral of Syria to International Criminal Court," *UN News*, May 22, 2014, https://news.un.org/en/story/2014/05/468962-russia-china-block-security-council-referral-syria-international-criminal-court.
85 "Resolution Adopted by the General Assembly on 21 December 2016," A/RES/71/248 § (2016), https://undocs.org/A/RES/71/248.
86 IIIM, "Mandate of the International, Impartial and Independent Mechanism," accessed December 9, 2020, https://iiim.un.org/mandate/.
87 Roger O'Keefe, "Universal Jurisdiction: Clarifying the Basic Concept," *Journal of International Criminal Justice* 2, no. 3 (September 1, 2004): 735–60, https://doi.org/10.1093/jicj/2.3.735.
88 UN Secretary General, "The Scope and Application of the Principle of Universal Jurisdiction," *United Nations*, July 9, 2020, https://undocs.org/en/A/75/151.
89 See Annex 1 for a full list of UJ cases from 2020.
90 Beth Van Schaack, *Imagining Justice for Syria* (Oxford University Press, 2020), 265–314; Beth Van Schaack, "National Courts Step Up: Syrian Cases Proceeding in Domestic Courts," *SSRN*, February 2, 2019, https://doi.org/10.2139/ssrn.3327676.
91 Elise Baker et al., "Joining Forces: National War Crimes Units and the Pursuit of International Justice" *Human Rights Quarterly* 42, no. 2 (2020): 594–622, https://doi.org/10.1353/hrq.2020.0034.
92 "Genocide Network," *Eurojust - European Union Agency for Criminal Justice Cooperation*, accessed December 9, 2020, https://www.eurojust.europa.eu/judicial-cooperation/practitioner-networks/genocide-network.
93 Máximo Langer, "Universal Jurisdiction Is Not Disappearing: The Shift from 'Global Enforcer' to 'No Safe Haven' Universal Jurisdiction," *Journal of International Criminal Justice* 13, no. 2 (May 1, 2015): 245–56, https://doi.org/10.1093/jicj/mqv009.
94 TRIAL International, "Jamil Hassan," *TRIAL International*, March 22, 2019, https://trialinternational.org/latest-post/jamil-hassan/.
95 "Festnahme Zweier Mitarbeiter Des Allgemeinen Syrischen Geheimdienstes Wegen Des Verdachts Der Begehung von Verbrechen Gegen Die Menschlichkeit," *German Federal Prosecutor General*, February 13, 2019, https://www.generalbundesanwalt.de/SharedDocs/Pressemitteilungen/DE/2019/Pressemitteilung-vom-13-02-2019.html?nn=478310.
96 "Syrian Torture Trial: The 'Caesar' Files in Court for the First Time," Hannah El-Hitami, *Justice Info,* December 9, 2020, https://www.justiceinfo.net/en/tribunals/national-tribunals/45964-syrian-torture-trial-caesar-files-court-first-time.html.
97 "'They Made Me Do It' – Necessity and Duress Defenses," *Syria Justice and Accountability Centre*, July 2, 2020, https://syriaaccountability.org/updates/2020/07/02/they-made-me-do-it-necessity-and-duress-defenses/.
98 "Justice Initiative Joins Syrian Groups in Filing First Criminal Complaint on Behalf of Sarin Attack Victims," *Open Society Justice Initiative*, October 6, 2020, https://www.justiceinitiative.org/newsroom/justice-initiative-joins-syrian-groups-in-filing-first-criminal-complaint-on-behalf-of-sarin-attack-victims#:~:text=Society%20Justice%20Initiative-,Justice%20Initiative%20Joins%20Syrian%20Groups%20in%20Filing%20First%20Criminal,Behalf%20of%20Sarin%20Attack%20Victims&text=Throughout%20the%20decade%2Dlong%20conflict,civilians%20in%20opposition%2Dheld%20areas.
99 OPCW FFM, "Report of the United Nations Mission to Investigate Allegations of the Use of Chemical Weapons in the Syrian Arab Republic on the Alleged Use of Chemical Weapons in the Ghouta Area of Damascus on 21 August 2013, *United Nations*, September 16, 2013, http://undocs.org/A/67/997. OPCW FFM, "Report of the OPCW Fact-Finding Mission in Syria Regarding an Alleged Incident in Khan Shaykhun, Syrian Arab Republic April 2017," *United Nations*, June 29, 2017, https://www.opcw.org/sites/default/files/documents/Fact_Finding_Mission/s-1510-2017_e_.pdf.
100 Christoph Reuter, Fidelius Schmid, and Wolf Wiedmann-Schmidt, "German Prosecutors Are Collecting Evidence on Chemical Weapons Attacks in Syria," *Der Spiegel*, November 27, 2020, https://www.spiegel.de/international/world/german-prosecutors-are-collecting-evidence-on-chemical-weapons-attacks-in-syria-a-74fec59c-9461-42f6-a6a4-dc89e1a08692.
101 ECCHR, "Sexual Violence in Syrian Detention Centers," *European Center for Consitutional and Human Rights*, accessed January 13, 2021, https://www.ecchr.eu/en/case/survivors-sexual-violence-by-syrian-intelligence-services-are-crimes-against-humanity/.
102 "Erweiterter Haftbefehl Gegen Einen Mutmaßlichen Mitarbeiter Des Syrischen Militärischen Geheimdienstes Erwirkt," *Der Generalbundesanwalt*, December 21, 2020, https://www.generalbundesanwalt.de/SharedDocs/Pressemitteilungen/DE/2020/Pressemitteilung3-vom-21-12-2020.html?nn=848266.
103 See e.g. Helene Hojfeldt Jakobsen, "Returning Foreign Fighters: The Case of Denmark," *International Review of The Red Cross*, no. 100 (2019): 315–36.
104 Constant Méheut, "France Judges Dead Jihadists but Refuses to Repatriate the Living," *The New York Times*, January 26, 2020, https://www.nytimes.com/2020/01/26/world/europe/france-ghost-trials-isis.html.
105 Jo Becker, "Iraq's ISIS Trials Don't Deliver Justice – Including for Children," *Human Rights Watch*, January 31, 2020, https://www.hrw.org/news/2020/01/31/iraqs-isis-trials-dont-deliver-justice-including-children.
106 "ISIS Foreign Fighters after the Fall of the Caliphate," *Armed Conflict Survey* 6, no. 1 (May 26, 2020): 27–28, https://doi.org/10.1080/23740973.2020.1761611.
107 Art. 36 "Statute of the International Court of Justice," 33 UNTS 993 § (1945).
108 "The Netherlands Holds Syria Responsible for Gross

Human Rights Violations," *Government of the Netherlands*, September 18, 2020, https://www.government.nl/latest/news/2020/09/18/the-netherlands-holds-syria-responsible-for-gross-human-rights-violations.

109 Mohammed Tawfeeq, "Dutch Pursuit of Torture Case against Syria Prompts Terror Accusation from Damascus," *CNN*, September 19, 2020, https://www.cnn.com/2020/09/19/world/dutch-torture-case-syria/index.html.

110 Auswärtiges Amt, "Foreign Minister Maas on the Announcement by the Netherlands of Its Bid to Submit a Case against Syria to the International Court of Justice," *German Federal Foreign Office*, accessed December 15, 2020, https://www.auswaertiges-amt.de/en/newsroom/news/maas-netherlands-case-syria/2386412.

111 Rachel Weiner and Ellen Nakashima, "Two ISIS Militants Charged in Deaths of James Foley and Other American Hostages in Syria," *Washington Post*, October 7, 2020, https://www.washingtonpost.com/world/national-security/isis-hostages-beheadings-miltants-charged/2020/10/07/69762ef2-089b-11eb-859b-f9c27abe638d_story.html.

112 "Islamic State 'Beatles' Duo Complain about Losing UK Citizenship," *BBC News*, March 31, 2018, https://www.bbc.com/news/uk-43601925.

113 Joe Gould, "US Does Not Know Where ISIS Escapees Are, Says Syria Envoy," *Defense News*, October 23, 2019, https://www.defensenews.com/congress/2019/10/23/us-does-not-know-where-isis-escapees-are-says-syria-envoy/; Mitch Prothero, "Trump's Shocking Decision to Pull US Troops out of Syria Could Lead to Thousands of ISIS Fighters Escaping from Jail, Syrian Official Warns," Business Insider, October 7, 2019, https://www.businessinsider.com/trump-syria-withdrawal-isis-fighters-could-escape-2019-10.

114 Ben Hubbard et al., "Abandoned by U.S. in Syria, Kurds Find New Ally in American Foe," *The New York Times*, October 13, 2019, https://www.nytimes.com/2019/10/13/world/middleeast/syria-turkey-invasion-isis.html?smid=fb-nytimes&smtyp=cur&fbclid=IwAR35DquG1qTDYx2AP9H8352WNmM8M1Y_tyH6lsjNNq7Ys7OKuqHfyB_Vwa4.

115 Ellen Nakashima et al., "U.S. Military Is Taking Custody of Two British Men Accused of Involvement in Islamic State Killings of American Hostages," *Washington Post*, October 10, 2019, https://www.washingtonpost.com/national-security/us-military-is-taking-custody-of-two-british-men-accused-of-involvement-in-islamic-state-killings-of-american-hostages/2019/10/09/a5d8971a-e946-11e9-9c6d-436a0df4f31d_story.html..

116 "Elgizouli v. Secretary of State for the Home Department, Judgment, *UK Supreme Court*, 2020 UKSC 10," March 25, 2020, https://www.supremecourt.uk/cases/docs/uksc-2019-0057-judgment.pdf.

117 William Barr, "Letter on Islamic State Suspects to Secretary of State for the Home Department" *Washington Post*, August 18, 2020, https://www.washingtonpost.com/context/read-attorney-general-william-barr-s-letter-on-islamic-state-suspects-known-as-the-beatles/50acf47c-e63f-4beb-8adc-06daa5602f36/?itid=lk_interstitial_manual_7; "Elgizouli v. SoS, UK High Court, 2020 EWHC 2516 (Admin)," September 22, 2020, https://www.judiciary.uk/judgments/elgizouli-v-sos/.

118 Diane and John Foley, et al., "Our Children Were Killed by Islamic State Members. They Must Face Trial.," *Washington Post*, July 23, 2020, https://www.washingtonpost.com/opinions/2020/07/23/our-children-were-killed-by-islamic-state-members-they-must-face-trial/; "Foley, Kassig, Mueller and Sotloff Families Welcome Move to Try the ISIS 'Beatles' in the United States," *James Foley Foundation*, October 7, 2020, https://jamesfoleyfoundation.org/press-releases-1/2020/10/6/foley-kassig-mueller-and-sotloff-families-welcome-move-to-try-the-isis-beatles-in-the-united-states.

119 "Alexanda Kotey Says He Is 'Sorry' about Fate of Western Hostages of the Islamic State," *Washington Post*, 2019, https://www.washingtonpost.com/video/c/embed/c0b5b3f6-419c-485f-b190-77af8c36d28a?ptvads=block&playthrough=false.

120 "A Guide to National Prosecutions in the United States," *Syria Justice and Accountability Centre*, January 14, 2021, https://syriaaccountability.org/universal-jurisdiction/.

121 Mironova, Vera, *From Freedom Fighters to Jihadists: Human Resources of Non-State Armed Groups* (Oxford University Press, 2019) p. 37; Christopher Maier, "The Status of the Fight against ISIS," *Atlantic Council*, August 18, 2020, https://www.atlanticcouncil.org/event/the-status-of-the-fight-against-isis/@31:14.

122 "H. Rept. 116-333 - National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2020."

123 United States Department of State, "Syria Caesar Act Designations," June 17, 2020.

124 United States Department of State, "Syria Sanctions Designations," July 29, 2020.

125 United States Department of State, "Syria Sanctions Designations," August 20, 2020.

126 United States Department of State, "Syria Sanctions Designations on the Anniversary of Assad's Attack Against the People of Douma, Syria," *U.S. Embassy in Syria*, November 9, 2020, https://sy.usembassy.gov/syria-sanctions-designations-on-the-anniversary-of-assads-attack-against-the-people-of-douma-syria/. United States Department of the Treasury, "Treasury Targets Syrian Regime Officials and the Central Bank of Syria," *United States Department of Treasury*, December 22, 2020, https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm1220#:~:text=Treasury%20Targets%20Syrian%20 Regime%20Officials%20and%20the%20Central%20Bank%20 of%20Syria,-AddThis%20Sharing%20Buttons&text=13894-%2C%20%E2%80%9CBlocking%20Property%20and%20Suspending,stand%20alongside%20the%20Syrian%20 people, . United States Department of State, "Syria Sanctions Designations on the Anniversary of UN Security Council Resolution 2254," December 22, 2020.

127 "Sanctions, the Caesar Act, and COVID-19 in Syria," *Syria Justice and Accountability Centre*, June 2020, https://ar.syriaaccountability.org/2307/; Genevieve Zingg "Syria: Sanctions Should Not Be Lifted, but They Must Be Improved," *Arab Reform Initiative*, 28 July 2020, https://www.arab-reform.net/publication/syria-sanctions-should-not-be-lifted-but-they-must-be-improved/; "Where We Stand on the Syria Sanctions," *Jihad Yazigi*, March 6, 2019, https://jihadyazigi.com/2019/03/06/where-we-stand-on-the-syria-sanctions/.

128 BBC, "Lebanon: Why the country is in crisis," *BBC*, August 5, 2020, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-53390108.

129 "Syria Sanctions: A deeper look at the Caesar Act designations," *Syria Justice and Accountability Centre*, September 10, 2020, https://ar.syriaaccountability.org/2458/.

130 Simon Marks, "Belgian exporters found guilty of sending chemicals to Syria," *Politico*, February 7, 2019, https://www.politico.eu/article/belgian-exporters-found-guilty-of-sending-chemicals-to-syria/.

131 "German and Belgian Prosecutors urged to shed light on dual-use goods to Syria," *TRIAL International*, October 7, 2019, https://trialinternational.org/latest-post/german-and-belgian-prosecutors-urged-to-shed-light-on-exports-of-dual-use-goods-to-syria/.

132 "Syrians seek justice for war crimes in Europe's

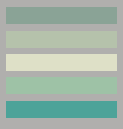

المركز السوري
للعدالة والمساءلة

ar.syriaaccountability.org | fb.com/syriaaccountability